الأمم المتحدة S/PV.4920

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٢٠**
الأربعاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا ساباليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد آهو – غليل
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/126)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-25820 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد وانغ غوانغيا، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤. وأنا على ثقة بأنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفير وانغ غوانغيا على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام S/2004/126

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أيرلندا والبوسنة والهرسك وكرواتيا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على العادة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

وبدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى اللورد بادي آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد آشدون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى الجلوس على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/126، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها التقرير الخامس والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها اللورد بادي آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة للورد آشدون.

اللورد آشدون (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي مرة أخرى بمخاطبة مجلس الأمن. آمل ألا تعتقدوا أنني أسيء استعمال هذه الميزة إن استرعيت الانتباه بإيجاز شديد إلى أنه قبل انعقاد هذه الجلسة بوقت قصير، غادرت رفات الرئيس تراجكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورفات الوفد المرافق له، في آخر رحلة لهم من سراييفو إلى مقدونيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجتمع الدولي – وربما بالنيابة عن أصدقائي البوسنيين في البوسنة والهرسك أيضا – للتذكير بتلك المناسبة الكئيبة، والإعراب عن تعازينا وصلواتنا لأسرته ولشعب مقدونيا إزاء هذه الخسارة المروعة.

ويسرني مرة أخرى أن تسنح لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الحاصلة في البوسنة والهرسك. ويسرني بصفة خاصة أن أفعل ذلك جنبا إلى جنب مع زميلي رئيس مجلس الوزراء، الرئيس عدنان ترزيتش. وأعتقد أن ظهورنا معا أمام المجلس يجسد المرحلة التي بلغتها البوسنة والهرسك الآن، حيث يحتاج المجتمع الدولي أن يعمل إبان وجوده في البلد بشراكة وثيقة متزايدة مع السلطات المنتخبة في البوسنة والهرسك. ويسرني أن أؤكد أن تلك الشراكة – المهنية والشخصية على حد سواء – بيني وبين رئيس الوزراء ترزيتش هي شراكة وثيقة، وأرى أنها بناءة جدا. لذلك، يسرني أن أراه هنا اليوم.

لقد مرت قرابة ستة أشهر منذ أن تكلمت آخر مرة أمام المجلس. وهذه الفترة كانت مليئة بالعمل، وأعتذر إن كان تقريري إلى الأمين العام أكثر طولا بعض الشيء مما كنت أرغب فيه. إلا أن هذه الفترة كانت مليئة بالعمل للغاية.

وحققنا بالشراكة مع سلطات البوسنة والهرسك بعض الإنجازات الحقيقية، وقبل كل شيء في ميادين الدفاع وإصلاح الاستخبارات والجمارك والضرائب غير المباشرة – التي سأعود إليها بعد لحظات.

ويتعين على البوسنة والهرسك حاليا بشكل حاسم أن تسعى إلى تحقيق هدفين واضحين: هدفين واضحين وقريبي المنال، إذا حافظت على سرعة الإصلاح وعجلت به بالفعل. وقد أوضحت منظمة حلف شمال الأطلسي في الأشهر الستة الماضية أنه سيكون للبوسنة والهرسك الحق في الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، إذا تم استيفاء عدد من الشروط الواضحة التي تتعلق بكل من إصلاح الدفاع والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وفي الأشهر الستة الماضية أيضا، وضعت اللجنة الأوروبية في دراسة الجدوى التي أصدرتها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ١٦ مجالا واضحا وعمليا من المجالات التي يتعين إحراز تقدم بشأنها حتى تتخذ البوسنة والهرسك الخطوة التاريخية التالية نحو أوروبا وتشرع في المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

ويوفر هذان الهدفان معا وهما، برنامج الشراكة من أجل السلام والشروع في المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، السياق الرئيسي الذي يمكن أن يجري فيه الإصلاح؛ وحافزا للسلطات على جميع المستويات لإحراز تقدم.

والنقطة الرئيسية هي بالطبع، أن كلا من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يرغبان في أن يريا دليلا واضحا وملموسا على أن البوسنة والهرسك تحقق من تلقاء نفسها الإصلاحات الضرورية للإندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية. ومن المسلم به أنه ليس بوسعي أن

أفرض هذه الإصلاحات باستخدام صلاحياتي بموجب اتفاق بون؛ ولا يمكن أن يفرضها الغرباء. وليس بإمكان البوسنة والهرسك أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي بأمر من الممثل السامي — وإذا كان ذلك ممكنا، فإن الحياة ستكون أبسط بكثير بالنسبة لرئيس الوزراء ولي على حد سواء، إلا أنها لا تستطيع، وذلك أمر مناسب تماما. وإذا كان يتعين عليها أن تنضم إلى هذين الكيانين، فإنه يتعين عليها أن تفعل ذلك بقرار تتخذه بنفسها ومن خلال الإجراءات التي تتخذها بنفسها وليس عن طريقي.

ولم يعد هناك متسع من الوقت لكي تستوفي البوسنة والهرسك الشروط اللازمة للعضوية في كل من برنامج الشراكة من أجل السلام وأهلية الشروع في إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وقد أوضحت منظمة حلف شمال الأطلسي أنها تأمل في أن تكون البوسنة والهرسك مستعدة لعضوية برنامج الشراكة من أجل السلام بحلول موعد انعقاد قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في استانبول في حزيران/يونيه من هذا العام. وإذا ما حدث ذلك، لن يكون هناك ما هو أكثر من ذلك يؤكد لكل مواطن في البوسنة والهرسك بأنه لن تكون هناك حرب في المستقبل. وحددت سلطات البوسنة والهرسك بنفسها هدف إحراز تقدم كاف بشأن النقاط الرئيسية الموازية الـ ١٦ التي وضعتها اللجنة الأوروبية بحلول نهاية حزيران/يونيه — وذكر رئيس الوزراء ترزيتش بالفعل أنه يأمل بأن يتحقق ذلك بحلول نهاية أيار/مايو.

والآن، تتسم هذه الأهداف بطموح بالغ، إلا أن البوسنة والهرسك تحتاج إلى أهداف طموحة. وإنني أشيد برئيس الوزراء لقيامه بتحديدها وأود أن أشيد بوجه خاص بحكومة البوسنة والهرسك لقيامها من تلقاء نفسها تماما بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي على اتخاذ ٤٥ إجراء رئيسيا التي ستأخذ بيدها عبر هذه الأبواب إلى عملية المفاوضات. وتشكل هذه الإجراءات برنامج إجراءاتنا المشتركة. واسمحوا لي أن أؤكد أنها لم تتخذ بمبادرة من الممثل السامي وإنما من مجلس الوزراء برئاسة عدنان ترزيتش.

ولي وطيد الأمل في إمكان بلوغ هذه الأهداف. بيد أنه لا بد لي من القول، لأن واجبي يحتم علي إبلاغكم بصراحة، إن المعدل الراهن للإصلاح حتى الآن بطيء للغاية لتحقيق هذه الأهداف. ولا يعني هذا أنه لن تتحقق، لكنه يعني أننا نحتاج إلى التعجيل فيه إلى حد كبير إذا كان يتعين أن تعمل البوسنة والهرسك على تخطي هاتين العقبتين التاريخيتين الحاسمتين. وإني إذ أقول ذلك لا أشكك في الالتزام الشخصي لرئيس الوزراء ترزيتش ومعظم زملائه في مجلس الوزراء على الأقل. وأعتقد بأنهم ملتزمون التزاما حقيقيا قويا بإمكانية الانضمام إلى عضوية برنامج الشراكة من أجل السلام والمرحلة اللاحقة المتمثلة في الإندماج في الاتحاد الأوروبي هذا العام.

وحدث أيضا تغيير أود أن أسجله ألا وهو: أن الموقف الجماعي الجديد الذي يسود في مجلس الوزراء يعتبر إنجازا شخصيا لرئيس الوزراء ترزيتش أشيد به من أجله. وساعد هذا الموقف إلى حد كبير على معالجة المسائل الأكثر صعوبة وتعقيدا من خلال المؤسسات المحلية للبوسنة والهرسك لا من خلال جهود الغرباء. وتم دفع هذه المسائل التي أعاقت العديد من سابقيه قدما.

ولا تزال عملية الإصلاح بالرغم من ذلك معاقة جزئيا بسبب جدول أعمال مثقل وأحيانا بسبب ما تبقى من نزعة الإعاقة أو في أحسن الأحوال من جراء اللامبالاة من جانب الكيانين وجوانب عجز هياكل دايتون.

ويمكن التغلب على هذه العقبات وأملي أن يتم التغلب عليها؛ إلا أنه لا يتم التغلب عليها إلا بالتركيز الصارم على برنامج الإصلاح. إلا أن هذا التركيز ما فتئ يتعرض في معظم الأحوال إلى حالات من الارتباك فيما بين

التحالفات أو التوترات داخل الأحزاب في البوسنة والهرسك. وليس لدى البوسنة والهرسك في هذه اللحظة التاريخية حقا وقتا تبدده في مثل هذه الأنشطة.

بيد أني أخشى أن يكون من المرجح أن يتفاقم هذا الوضع في الأشهر القادمة عندما تتزلق البوسنة والهرسك إلى المزاج الانتخابي قبل الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وهناك بالفعل بعض الأدلة على أن هذه الفترة لن تتسم بتجدد التركيز على الإصلاحات، بل على العودة إلى الممارسات القديمة في التنافس على ادعاءات الوقوع ضحية، الأمر الذي يوفر للأحزاب القومية بوجه خاص أفضل فرصة لملء صناديق الاقتراع.

هذه مجرد هموم. واسمحوا لي أن ألخص بمجرد القول إنه بفضل المستوى العالي من فن الحكم وأهلية القيادة التي بدت للعيان في الأوساط السياسية في البوسنة والهرسك، كان عام ٢٠٠٣ عاما رائعا من التقدم في الإصلاحات التي تحتاج البوسنة والهرسك إليها. ولا يزال يتعين الانتظار حتى نرى ما إذا كان بالإمكان تحقيق السرعة ذاتها في العام القادم. وآمل في تحقيق ذلك. ونحن على استعداد للمساعدة على تحقيقه. وما زلت مقتنعا بأن رئيس الوزراء ملتزم بكفالة تحقيق ذلك.

واسمحوا لي الآن أن ألخص بإيجاز بعض التطورات الرئيسية في الفترة التي يغطيها تقريري الأخير المقدم إلى الأمين العام، أي من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسيكون هذا أساسا للعرض الذي سأقدمه، قبل تقييمي لاحتمالات الأشهر القادمة.

ولا يزال هدفنا الأسمى بالطبع هو ما كان عليه تماما عندما توليت مهام منصبي منذ ١٨ شهرا ألا وهو: كفالة أن تصبح البوسنة والهرسك دولة سلمية قابلة للنمو على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ومنذ حضوري هنا لآخر مرة، في تشرين الأول/أكتوبر، تم إحراز تقدم هام في العديد من المجالات الرئيسية بالاستناد إلى عمل لجان الإصلاح الأربع التي أنشئت في العام الماضي.

ويذكر الأعضاء أن اللجنة الأولى التي أنشأتها تركز على إصلاح الضرائب غير المباشرة والجمارك. وقد بدأت عملية تشكيل وإنشاء هيئة الضرائب غير المباشرة على صعيد الدولة وفرض ضريبة على القيمة المضافة. ولا تزال تلك الهيئة لم تبلغ طور التشغيل الكامل في هذه المرحلة؛ إلا أنها عندما تصبح كذلك، ستمضي شوطا بعيدا نحو تزويد البوسنة والهرسك بمورد متجدد موثوق من الإيرادات، وتكون أداة للقضاء على الاحتيال والفساد، اللذين تتعرض لهما الترتيبات المجزأة والمختلة الراهنة إلى حد كبير. وعندما يتم إنشاؤها بشكل كامل، سيكون لدى البوسنة لأول مرة في تاريخ ما بعد الحرب مصدرا مضمونا من مصادر الدخل لخزانة الدولة بالاستناد إلى ضريبة القيمة المضافة التي ستفرض على الصعيد الوطني.

وكما يعلم المجلس، تم إحراز تقدم كبير في أيلول/سبتمبر الماضي في مجال الدفاع. وأود مرة أخرى أن أشيد بما أبدته سلطات البوسنة والهرسك من فن الحكم الذي مكن من إحراز التقدم. وتوصلت لجنة إصلاح الدفاع، برئاسة مساعد وزير الدفاع بالولايات المتحدة جيمس لوتشر، إلى اتفاق بشأن إنشاء قيادة للقوات المسلحة للبوسنة على صعيد الدولة، مستخدمة بذلك اتفاق دايتون لتعديل أحكامه. ويشمل ذلك إنشاء منصب وحيد على صعيد الدولة لوزير الدفاع؛ ورئيس هيئة الأركان المشتركة؛ وسلطة قيادة – جماعية لا فردية – أنيطت بمجلس رئاسة البوسنة والهرسك على صعيد الدولة. وتعتبر هذا الخطوات هائلة إلى الأمام – ستحقق عندما تنفذ، تقدما كبيرا في مساعدة البوسنة والهرسك على التأهل لبرنامج الشراكة من أجل

السلام. و لم يكن بالإمكان منذ أعوام قليلة تقريبا تصور إحراز تقدم من هذا الوزن.

لكن إلى جانب إصلاح الدفاع، اسمحوا لي أن أوجه انتباه المجلس إلى أنه تم لأول مرة استخدام الفقرة ٥ (أ) من المادة الثالثة من مرفق اتفاق دايتون، التي تسمح للكيانين بتحويل الصلاحيات إلى الدولة. وتم لأول مرة إصلاح اتفاق دايتون من جانب شعب البوسنة والهرسك ضمن مضمون اتفاق دايتون نفسه.

وقد اتخذت البوسنة والهرسك بالمثل، فيما يتعلق بإصلاح الاستخبارات، خطوة شاقة ولكنها حاسمة صوب إنشاء وكالة حكومية موحدة للاستخبارات والأمن ، بدلاً من الخدمات الاستخباراتية المصابة بالخلل والفساد والتمزق، الحافلة بالفضائح، المؤلفة من كيانات منفصلة. وتعين عليّ تقديم مشروع قانون أعدته لجنة الخبراء التابعة لنا مباشرة إلى برلمان البوسنة والهرسك. غير أن من دواعي سروري أن أعلن موافقة مجلس النواب بالبرلمان في الأسبوع الماضي على مشروع قانون بإنشاء تلك الوكالة بأكمله. ونتوقع أن يكمل مجلس الشيوخ هذه العملية غداً.

وقد كان من التحديات الرئيسية أمامنا حتى الآن المسألة المستعصية المتمثلة في مدينة موستار المقسمة ذات الظروف المأساوية ومحاولة وضع قانون وحيد لتلك المدينة يخدم مصالح جميع مواطنيها. فالمدن المقسمة تولد التذمر والتوتر. وهما آخذان في الانتشار على نطاق يتجاوز مدينة موستار ذاتها. وكنا واضحين، كماكان زملائي أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، في أننا لا نملك أن نكتفي بترك مسألة موستار تستفحل. ورغم ما ثبت من استعصاء مشاكل تلك المدينة على الحل، كان من المهم تحقيقاً لاستقرار البوسنة والهرسك وأمنها في المستقبل أن يجري التصدي لهذه المشكلة التي تعد أشق مشاكل البلد وحلها.

وقد أنشأت السلطات المحلية في العام الماضي لجنة لإصلاح مدينة موستار. وعجزت اللجنة للأسف عن تحقيق أكثر من حد أدنى من التقدم. لذلك قررت إنشاء لجنة أخرى في الجزء الأخير من السنة الماضية؛ يرأسها بمقدرة السيد نوربرت فينترستين، وهو عمدة ألماني سابق، وتجمع بين ممثلين من مواطني موستار أنفسهم. ويشكل أبناء موستار نسبة ٩٩ في المائة من أعضاء لجنة موستار، وهو ما يجب أن يكون. وتوصلت اللجنة إلى اتفاق بشأن مجموعة واسعة من المسائل، ربما تبلغ ٩٠ في المائة من القضايا الرئيسية التي تواجه إعادة توحيد موستار. غير أن الاتفاق تعذّر بالنسبة لبضع مسائل معلقة هامة، كالنظام الانتخابي ومستقبل البلديات بالمدينة.

لذلك قررت في نهاية كانون الثاني/يناير، أي بعد عام تقريباً من بدء العملية، أن من المناسب أن أستخدم سلطاتي لفرض الحجر الأساسي، إن شئتم القول، في جسر مشروع القانون.وعينت نائبي الأول، السيد فيرنر فنيندت، مبعوثاً خاصاً لي إلى موستار، وأنشأنا فريقاً صغيراً للتنفيذ هناك في موستار. ويسعدني إبلاغ المجلس بأن القانون الجديد حتى الآن يسير في طريقه المرسوم، وأن عملية إعادة توحيد مدينة موستار العظيمة أصبحت واقعاً في آخر الأمر. وستتخذ الخطوة الرئيسية التالية في ١٥ أذار/مارس.

وتسير أعمال لجان الإصلاح الرئيسية، بشأن سياسة الضرائب غير المباشرة، والدفاع، والاستخبارات، وموستار، سيراً حسناً. وهذه اللجان وسيلة للجمع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، تحت رئاسة المجتمع الدولي، على نحو هادئ بعيد عن السياسة نسبياً. وقد برهنت على جدواها كطريقة لإيجاد أرضية تلاق بين الأطراف الرئيسية والتوصل إلى اتفاقات في مجالات كان الكثيرون يرونها مستحيلة.

وفي الوقت ذاته، يتواصل الإصلاح في المجالات الأخرى بطبيعة الحال. ولا تزال سيادة القانون على رأس

قائمة أولوياتنا. ونجتهد في العمل على كفالة وجود مجلس أعلى وحيد للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة قبل نهاية هذا الشهر. وسيمثل الأساس لقيام قضاء جديد في البوسنة والهرسك يتمتع بالاستقلال التام والقدرة على تلبية أرفع المعايير الأوروبية والدولية.

ويجب أن أبلغ المجلس عند هذه النقطة بما يساورني من القلق إزاء بعض التحركات الجارية في البوسنة الهرسك في الوقت الحالي، بعضها سياسي وبعضها مبعثه الصحافة، التي ترمي فيما يبدو لي إلى تقويض استقلال السلطة القضائية. ومن المهم أن نوضح أن تلك مسألة لا يمكن إبداء أي تنازل بشأنها.

وقد استمر مكتب الممثل السامي كذلك في الإشراف على إنشاء وكالة للمعلومات وحماية الدولة تتمتع بسلطات لإنفاذ القوانين وقدرات للتصدي لغسل الأموال والجرائم المنظمة الأخرى. وقد أقر مجلس الوزراء الآن خمسة من القوانين الستة المتعلقة بالوكالة وأحيلت إلى البرلمان، وهذه أيضاً علامة نرحب بها على الإحساس بالامتلاك على الصعيد المحلي.

ويسعدني التنويه بأننا منذ حضوري إلى المجلس آخر مرة قد شهدنا تقدماً واقعياً وعملياً في التصدي لشبكات الجريمة المنظمة التي كانت تحتجز البوسنة والهرسك رهينة لديها لمدة طالت عما ينبغي. وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها تقريباً، اعترف المتهم الرئيسي بالذنب أمام محكمة الدولة المنشأة حديثاً، فيما قد يكون أكبر قضية وحيدة للاتجار في البشر في تاريخ هذا البلد. ومنذ فترة وجيزة، أصبح العضو الكرواتي السابق في المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك، أنتي يلافيتش، الذي عزله أحد أسلافي، الآن في سجن في ساراييفو انتظاراً لمحاكمته بتهم فساد خطيرة أمام محكمة الدولة. ونحن آخذون في إظهار أنه لا بد من خضوع أعلى الناس مرتبة في البلد أنفسهم لسيادة القانون ومن محاسبتهم أمام المحاكم على الجرائم التي ربما يكونون قد ارتكبوها في الماضي.

وفي الوقت ذاته، نواصل جهودنا للضرب على أيدي شبكات تقديم الدعم لمجرمي الحرب الذين تصدر بحقهم لائحة اتهام. وفي ٩ شباط/فبراير، بالاتصال مع قوة تحقيق الاستقرار والولايات المتحدة، أصدرت الأوامر القانونية اللازمة لتجميد الحسابات المصرفية لعشرة أشخاص يقدمون الدعم للسيد كارادجيتش وأبعدت عدداً منهم من مناصبهم، بمن فيهم نائب رئيس الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، وهو الحزب الديمقراطي الصربي. وجاء ذلك في أعقاب بعض خطوات مماثلة، اتخذناها في أذار/مارس وتموز/يولية من العام الماضي. وقد عقدت العزم على جعل الحياة أشق ما يمكن للمتهمين الهاربين ولمن يساندونهم، بما في ذلك عن طريق التصدي لشبكات دعم أولئك المتهمين وحمايتهم من العدالة.

ونقوم أيضاً بتمهيد الطريق لتكوين قدرة محلية على محاكمة مجرمي الحرب وملاحقتهم قضائياً. فكما يعلم المجلس، بعد قليل من مخاطبتي مجلس الأمن المرة السابقة مع القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نظمنا مؤتمراً للمانحين استضافته لاهاي إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتمخض عن إعلان تبرعات بمبلغ ١٦ مليون يورو تقريباً. ويعكف نائبي الأول كممثل سامْ، بيرنار فاسييه، على وضع التفاصيل العملية لإنشاء دائرة بأسرع ما يمكن لهذا الغرض. ونأمل أن يتم إنشاء تلك الدائرة في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام.

وفي الوقت ذاته، نواصل الضغط على سلطات جمهورية صربسكا لتؤدي دورها في التحقق مما حدث في سريبرينتشا على وجه التحديد. وفي الأسبوع الماضي عكفت لجنة سيربرينيتشا، التي أنشأتها حكومة جمهورية صربسكا في

كانون الأول/ديسمبر بحثّ من جانبنا، على جمع المعلومات عن المذابح المرتكبة هناك في عام ١٩٩٥، وهي ملتزمة بتقديم تقرير نهائي. وقد دفعت حكومة جمهورية صربسكا مؤخراً الجزء الأول من التزامها البالغ ٤ ملايين ماركا قابلة للتداول إلى مؤسسة سريبرينيتشا-بوتوكاري لتعويض أسر الأشخاص المفقودين هناك، وذلك لحرمانها إياهم من المعلومات عما جرى لأحبائهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر، كتبت إلى رئيس جمهورية صربسكا ورئيس وزرائها مشيراً إلى أن أي محاولة لإعاقة أعمال اللجنة المنشأة سوف تعد بمثابة جهد واضح لإعاقة إقرار سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وتدين سلطات جمهورية صربسكا لأسر من قضوا نحبهم في سريبرينيتشا بأن تبذل قصارى وسعها لكفالة الكشف عن الحقائق، وتقديم المذنبين إلى العدالة. ونعتزم ضمان محاسبتها على ذلك.

ولا يزال مثار قلقي الرئيسي، وإن شئتم مصدر أحلامي المزعجة، يتمثل في اقتصاد البوسنة والهرسك. وأصدقكم القول إني لا أخشى كثيراً عودة الصراع العرقي إلى النشوب في البوسنة والهرسك. فلا أظن أن مزاج الشعب يسمح بذلك. ولكني أخشى في حالة استمرار الوضع الاقتصادي المحفوف بالمخاطر في البوسنة والهرسك، وهي بلد يعيش زهاء ٥٠ في المائة من أبنائه قريباً من الحد الرسمي للفقر أو دونه، أو ازدياده تدهوراً، فإن ذلك يمكن أن ينطوي على آثار بالنسبة للاستقرار الاجتماعي للبلد. وخلاصة القول إن البوسنة والهرسك لا تزال تكافح ليس فقط إرث التعصب المرّ الذي خلفته الحرب، وإنما أيضاً ماضيها الشيوعي وهياكل دايتون الثقيلة أيضاً. وتجتمع تلك العناصر الثلاثة لتشكل عبئاً ثقيلاً للغاية ينوء به من يودون أن يشهدوا الإصلاح، ولا سيما على الجبهة الاقتصادية.

والآن، لقد تحققت بعض إنجازات كبيرة حقاً على الصعيد الاقتصادي خلال الأشهر الستة الماضية، مما يعطي الأمل في أن مستقبلاً اقتصادياً أكثر إشراقاً أصبح في متناول البوسنة، إن لم يكن في قبضتها.

ونركز، كما وصفت، على قيام سلطة الضرائب غير المباشرة واضطلاعها بأعمالها، وعلى استحداث ضريبة القيمة المضافة. وهنا أن الأمور سائرة في طريقها، ولكنها ليست بعد بالسرعة الكافية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للحفز على إيجاد فرص العمل التي توجد حاجة ماسة إليها في تحسين مناخ العمل، وذلك بإدخال إطار قانوني وإداري يشجع أصحاب المشاريع الأجانب والمحليين على الاستثمار في البوسنة والهرسك.

وتنطوي هذه العملية، التي تتسق على نحو وثيق مع عدد من متطلبات دراسة الجدوى التي تُجريها المفوضية الأوروبية، على التعاون عن كثب من جانب الحكومة، والهيئات التشريعية، والمجتمع الدولي في مجالات مثل تسجيل الأعمال التجارية، والمحاسبة، وإدارة الشركات، ومعايير مراجعة الحسابات، والعقود الموحدة للقانون، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد بدأت المرحلة الثانية مما يسمى ''مبادرة الجرافة'' لإزالة بعض القيود على الأعمال التجارية. ويستهدف هذا البرنامج المبتكر مساعدة مجتمع الأعمال التجارية في البوسنة والهرسك في إزالة العقبات والتخلص من أكبر قدر ممكن من الروتين لتحرير الاقتصاد بغية تحقيق النمو وإتاحة فرص العمل. كما أنه يُشكل أول مثال حقيقي على تمكن المجتمع المدني - مجتمع الأعمال التجارية في هذه الحالة - من أن يكون له صوته في حوار مباشر مع الحكومة.

واقُترح، في المرحلة الثانية من ''إصلاح الجرافة'' ٥٠ إصلاحا آخر، مع قيام منظمي الأعمال المحليين بنصيب

الأسد من الأعمال، والتفاوض مع الحكومة بشأن قبول هذه المقترحات. ونأمل أن نساعد على بدء مرحلة ثالثة أخيرة في الشهر القادم، بملكية محلية كاملة.

ونشن أيضا حملة رئيسية لتنسيق الجهود لحل مشكلة الدين الخارجي التي تمثل خطرا شديدا على الاقتصاد، والتي أرى أنها ستستأثر بقدر كبير من اهتمامنا في الأشهر القادمة. ويبلغ مجموع الديون التي تراكمت على البوسنة والهرسك في فترة الحرب – بما فيها الودائع المجمدة من العملة الصعبة، ومتأخرات الميزانية، والمطالبات المشروعة بتعويضات الحرب – رقما هائلا يقرب من ٤ بلايين يورو. وربما كان آخر بلد تعين عليه أن يواجه ديونا تراكمت عليه وقت الحرب بهذا القدر هو جمهورية فايمار، ألمانيا.

وننهض، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والوكالات الحكومية المحلية، بإعداد إستراتيجية لتخفيض الالتزامات إلى مستويات يمكن تحملها، مع احترام الحقوق الأساسية للمطالبين بتعويضات الحرب في الوقت ذاته. ولكن ينبغي لي أن أؤكد للمجلس أن من المُرجح أن تكون هذه العملية مؤلمة جدا وبالغة الصعوبة وخلافية جداً من الناحية السياسية في الأشهر القادمة.

وتتضمن الإجراءات الضرورية الأخرى تحديد وإزالة العقبات التي تعترض سبيل عملية الخصخصة – التي توقفت تقريبا في أوائل هذا العام – فضلا عن حفز الاستثمار إلى الداخل وخلق المزيد من فرص العمل.

كثيرا ما يُشار إلى قلة فرص العمل المتوفرة على أنها سبب عدم عودة العديد من اللاجئين إلى البوسنة والهرسك حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، كانت قصة عودة اللاجئين في البوسنة والهرسك في مجموعها إيجابية جدا. وتُفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مجموع عدد العائدين المسجلين قد ارتفع إلى قرابة مليون شخص في نهاية العام الماضي – وهو مجموع يمثل معجزة بعد هذه الحرب البشعة. ويدخل في هذا الرقم حوالي ٤٣٠ ٠٠٠ – أو ما يقرب من نصف مليون – من العائدون مما يسمى بالأقليات. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل استعادة الملكية على صعيد البلد كله إلى ما يزيد على ٩٠ في المائة.

وعلى حين قصرت بعض البلديات عن بلوغ هذا الرقم، فإننا نرى أن ذلك يرجع إلى الصعوبات البيروقراطية وليس إلى الإعاقة السياسية أو العرقية، وهذا في حد ذاته دلالة مشجعة أخرى. ويتوقع في الأشهر القلائل القادمة الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لعملية تنفيذ قانون الملكية في جميع بلديات البوسنة والهرسك. ومن الجلي أن هذه تطورات مشجعة تتجاوز ما كان يرى الكثيرون أنه ممكن قبل عدد قليل من السنوات.

وتم الآن الوفاء بالمعايير الرئيسية لنقل جميع مسؤوليات المرفق السابع إلى السلطات المحلية. ولهذا تمكنتُ في نهاية العام الماضي أن أُنهي أعمال فرقة العمل التابعة للممثل السامي والمعنية باللاجئين والعائدين– وهي إدارة رئيسية في المكتب – في الوقت المحدد، مع التسليم الكامل للواجبات إلى وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك. وأبقينا على وحدة صغيرة للتحقق بموجب المرفق السابع لرصد عملية النقل والمساعدة فيها، حسب الاقتضاء.

ورغم ما ذكرنا، مازالت قصة عودة اللاجئين بعيدة عن الاكتمال. فلم يَعُد بعد ما يُقدر بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم التي عاشوا فيها قبل الحرب. وإن كان الكثير منهم ما برح يُعرب عن الرغبة في ذلك. ولئن كان دور مكتب الممثل السامي في هذه العملية قد تغير من دور يقوم على دفع عودة اللاجئين إلى الأمام إلى دور يتمثل في رصد جهود السلطات المحلية، فإنني يجب أن أوضح للمجلس أن هذا ليس مجالا يمكن للمجتمع الدولي أن

يتجاهله. ويتعين علينا أن نراقبه عن كثب، وأن نكون على استعداد للتدخل عند الاقتضاء – خاصة أنه توجد دلائل مبكرة على أن بعض الأمور التي كان ينبغي أن تتم منذ عملية تسليم المهام لم تكتمل حتى الآن.

وما زال التعاون داخل إطار المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وثيقا وفعالا. إننا نعمل كفريق بطريقة جيدة.

ولذلك كانت الوفاة المفاجئة في سراييفو في أوائل هذا العام لزميلنا وصديقي الحميم سفين فريدركسن مفوض الشرطة في بعثة الشرطة الأولى التابعة للاتحاد الأوروبي صدمة شديدة لنا جميعا. فلقد كان سفين رجل شرطة متفانيا وفقا لأفضل التقاليد الدولية، وموظفا عاما ممتازا. وكان معروفا جيدا بطبيعة الحال للأمم المتحدة التي خدمها بفعالية كبيرة في عدد من المناصب. وسنفتقده – ونفتقده – بمرارة، وأنا واثق أن المجلس سيشاركني اليوم في الإشادة به.

غير أن أعمال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ستستمر وفق ما أعرف أن سفين يبتغي لها. وسيشغل كيفين كارتي الأيرلندي، المفوض الجديد، منصبه في الأسابيع القلائل القادمة، ونتطلع إلى الترحيب به، وسيظل المفوض الجديد وبعثته يحظيان بدعمي التام الكامل.

وتتمثل واحدة من المشاكل الأكثر إثارة للقلق في الأشهر الستة الأخيرة فيما يتعلق بمسائل الشرطة – مشكلة ستستأثر باهتمام المفوض الجديد، كما استأثرت باهتمامي بالفعل – في تزايد عدد الطعون في عمليات الإجازة القانونية للشرطة الخاضعة لقيادة الأمم المتحدة في محاكم البوسنة والهرسك.

وما زلت على اتصال طيلة ما يزيد على عام بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والسيد غينو لمحاولة التوصل إلى حل لطعون الشرطة في قرارات فرقة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي أنهت أعمالها في نهاية عام ٢٠٠٣. ويوجد حاليا ما يزيد على ١٥٠ شرطيا لم يحصلوا على شهادات قانونية طلبوا من المحاكم تقييم السلامة القانونية لقرار جهة العمل التابعين لها بفصلهم على أساس أنهم لم يجازوا وفقا لعملية فرقة الشرطة الدولية.

وعلى حين أن معظم تلك الإجراءات ما زال معلقا، فإن أول شرطي غير مجاز في إطار فرقة الشرطة الدولية تم فصله قد أُعيد إلى منصبه عقب صدور أمر من محكمة محلية. وما زالت الحالة تتردى في ضوء أن دائرة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك قررت الآن أنها مختصة بالنظر فيما إذا كانت حالات الفصل هذه تمت وفقا لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وغني عن البيان أن هذه حالة خطيرة. وستكون الأمم المتحدة راغبة في أن تحمي تركة المنظمة القيمة في البوسنة والهرسك. ولقد استأصلت عملية الأمم المتحدة لسحب إجازات الشرطة الذين جعلهم ماضيهم، لا سيما أثناء الحرب، غير مؤهلين للبقاء في صفوف الشرطة. وإذا أردنا أن نكفل أن الماضي لن يعود إلى ذلك البلد الذى عانى المحن، فلا يمكن السماح بتعثر هذه العملية ولا بد أن تسود قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة وأن تظل سارية.

هذه مسألة قانونية معقدة. وتنبع هذه المشكلة في المقام الأول من العجز عن تحويل قرارات مجلس الأمن إلى قانون محلي. ويتعين تعديل قوانين البوسنة والهرسك الناظمة لفصل الشرطة.

وسنحتاج إلى المساعدة من أعضاء مجلس الأمن في تحقيق ذلك، وفي كفالة المحافظة على تركة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويسعدني أن أذكر للمجلس أن المسئولين في إدارة عمليات حفظ السلام سلموا أثناء لقائي مع الإدارة

بالأمس بخطورة هذه المسألة وقدموا مقترحات لحلها. ومن رأيهم أن هذه المقترحات ستساعد على توضيح تلك المسألة المعقدة التي يحتمل أن تكون شديدة الضرر، وستكفل ألا يكون لدى المحاكم المحلية، فضلا عن أي سلطات معنية أخرى، أي شك فيما يتعلق بنطاق وطبيعة التزامات البوسنة والهرسك الدولية بتنفيذ قرارات فرقة الشرطة الدولية.

وأود، في الختام، أن أتقدم ببضع ملاحظات. وآمل أن يكون واضحا مما ذكرت أن البوسنة والهرسك ما زالت تحرز تقدما مطردا أكيدا – نحو العودة إلى الأحوال الطبيعية، ونحو أن تصبح بلدا أوروبيا حديثا، ونحو إدارة شؤونها بنفسها.

لقد مضى ما يزيد على ثماني سنوات منذ انتهاء الحرب. ولقد اختفت البوسنة والهرسك من العناوين الرئيسية منذ وقت طويل. ولكنني أرى أن البوسنة والهرسك، بطريقتها البسيطة الخاصة بها، على وشك أن تصبح قصة نجاح حقيقية: ومثالا على كيفية جمع الشتات حتى بعد حرب مروعة، والعمل معا – المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك – من أجل مستقبل أكثر إشراقا.

وأعتقد أن البوسنة والهرسك في طريقها لأن تصبح من أنجح العمليات في العالم من حيث ترسيخ السلام، بفضل الالتزام المتواصل والسخي للمجتمع الدولي، وفوق كل شيء، بفضل أبناء الشعب عامة في البوسنة والهرسك، الذين يريدون العودة إلى العيش بسلام، ويريدون مستقبلا كريما لأولادهم. وفي رأيي أن هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون في هذه العملية.

وفي نظري، إن الخطر الأكبر الذي يهدد ذلك المستقبل هو انعدام الثقة – انعدام الثقة لدى بعض السلطات في البوسنة والهرسك، إذ أن بوسعها فعلا أن تشق طريق بلدها يوما ما إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ولا يشمل عدم الثقة هذا رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء، بل يشمل آخرين في السلطة، وإن جاز لي القول فإن هناك عدم ثقة أيضا في البعض في المجتمع الدولي، بأن هذا النوع من النجاح الدائم يمكن تحقيقه في بلد له مثل هذا التاريخ.

وندائي البسيط إلى المجلس اليوم هو أن يثابر على العمل حتى إنجازه. فليواظب على تقديم الدعم وليواظب على تنفيذ التزام المجلس بالبوسنة والهرسك حتى ولو كانت هناك قضايا أخرى ذات طابع تنافسي في العالم. ولدي ثقة كبيرة بأنه إذا فعل المجلس ذلك، فإن مستقبلا أكثر إشراقا ينتظر هذا البلد الأوروبي الصغير ولكن الهام، على نحو كان لا يمكن أن نتخيله قبل بضع سنوات نظرا للماضي المأساوي لهذا البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر اللورد آشدون على إحاطته الإعلامية الهامة جدا.

أعطي الكلمة للسيد جان – ماري غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيادة الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أعرب عن التأييد الكامل لما قاله الممثل السامي من فوره، وخاصة بشأن الجهود الجارية التي يبذلها ضباط شرطة سابقون في البوسنة والهرسك لدى المحاكم من أجل إعادتهم إلى الخدمة. فقد ارتأى مفوض فرقة عمل الشرطة الدولية أن هؤلاء الضباط غير صالحين للخدمة في قوة الشرطة في البوسنة والهرسك.

وأود التذكير بأن قرار المفوض اتخذ بعد عملية غربلة استمرت لمدة سنتين وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات اجتماع مدريد لمجلس تنفيذ السلام.

ومن المهم التذكير حقا، بأن سلطات البوسنة والهرسك كانت وما زالت ملزمة بموجب القانون الدولي بتنفيذ تلك القرارات.

وأود اغتنام هذه الفرصة للتأكيد على أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تشاطر اللورد آشدون رأيه بشأن الأهمية السياسية للتحديات التي تواجهها نتائج عملية الغربلة. كما أننا نوافق بقوة على رأيه بوجوب إيجاد حل مبكر لهذه المسألة.

وتحقيقا لهذا الغرض، ومع أن الأمم المتحدة لم تعد لها ولاية للعمل في مجال إصلاح الشرطة في البوسنة والهرسك، فقد سعينا لتقديم كل شكل من أشكال المساعدة إلى اللورد آشدون منذ أن لفت انتباهنا لهذه التحديات لأول مرة في العام الماضي.

ومن المؤسف أنه لا دعمنا، ولا أعمال اللورد آشدون كانت كافية لحل هذه المشكلة. وقد قررت المحاكم في البوسنة والهرسك، كما جرى تذكيرنا قبل قليل، أن تأمر بعودة ضابط سابق واحد على الأقل بعد أن ارتؤي من قبل بعدم صلاحيته لخدمة شعب بلده.

ونتيجة لذلك، وبطلب من الممثل السامي، فإن خبراء قانونيين من الأمم المتحدة والوكالات الدولية العاملة في سراييفو، بما فيها مكتب الممثل السامي، يجرون مناقشات بغية التوصل إلى إجراءات عملية يمكن اتخاذها.

وسيكون لدعم المجلس أهمية حاسمة في تذكير السلطات في البوسنة والهرسك، مثلما قال الممثل السامي من فوره، بنطاق وطبيعة التزامات البوسنة والهرسك الدولية بتنفيذ قرارات فرقة عمل الشرطة الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش.

السيد ترزيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أنه لشرف عظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، بالنيابة عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بشأن هذه المسألة الهامة، ألا وهي التقرير الخامس والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام، وفي هذا الوقت الهام بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وأود في البداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم كل نجاح في توجيه عمل المجلس خلال هذا الشهر. كما أود باسم حكومة البوسنة والهرسك وبالأصالة عن نفسي، أن أشكر اللورد آشدون على إحاطته الإعلامية المستفيضة والبليغة، وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى حكومتي وإليّ شخصيا.

وأخيرا، أود أن انتهز هذه الفرصة للإعراب عن أحر التعازي لشعب مقدونيا على الخسارة المأساوية التي تكبدها بفقدان رئيسه، السيد بوريس تراجكوفسكي، وفقدان مرافقيه، الذين لاقوا حتفهم إثر تحطم الطائرة التي كانت تقلهم إلى مؤتمر للاستثمارات في موستار، في البوسنة والهرسك. إن تفانيه من أجل السلام والرخاء في بلده والمنطقة بأسرها تجعله خسارة لا تعوض، وتجعل خسارتنا له أكثر فداحة.

إن البوسنة والهرسك اليوم مجرد بلد أوروبي آخر يمضي في طريقه الذي يمر بعملية تحول. فنحن لم نعد محط أنظار المجتمع الدولي مثلما كنا قبل بضع سنوات. وتمثل البوسنة والهرسك نموذجا إيجابيا لفعالية تدخل المجتمع الدولي، ولحالة بلد تمكن في فترة ما بعد الصراع أن يصبح مشاركا نشيطا في عملية تعزيز الاستقرار على مستوى المنطقة.

وكان لا بد من بذل قدر كبير من الجهد والتنسيق من قبل السلطات المحلية وممثلي المجتمع الدولي بغية تحقيق هذا النوع من النجاح. وبوسعي القول إننا اقتربنا جميعا من الوصول إلى خط النهاية. وهدفنا الأخير، مثلما ورد في تقرير الممثل السامي، هو كفالة أن تمضي البوسنة والهرسك على طريق لا رجعة فيه إلى كيان الدولة والاتحاد الأوروبي – أي أن تصبح البوسنة والهرسك جزءا من عملية الاندماج الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. ولذلك، أناشد المجلس مواصلة دعمه لهذا المشروع المشترك.

وبهذه الملاحظة الإيجابية، فقد حضرت من سراييفو لكي أؤكد للمجلس على أن حكومتي لا تكتفي بالكلام عن تصميمها على الإصلاح، بل أننا نتخذ الخطوات على أساس يومي وبنشاط لإثبات تصميمنا على الإصلاح والتزامنا به. ومراعاة لذلك، إنني هنا لأؤكد للمجلس أننا سنواصل عملية الإصلاح الكاملة، وخاصة الإصلاح الاقتصادي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإرساء سيادة القانون.

لقد قطعت البوسنة والهرسك شوطا اجتاز المراحل الأولى من رحلتها الأوروبية. والتقييم الإيجابي الذي توصلت إليه دراسة الجدوى للهيئة الأوروبية يمنحنا التشجيع الذي تمس حاجتنا إليه، ويقر بالإنجازات التي تحققت حتى الآن. وفي نفس الوقت، يطلب التقرير أن نحقق تقدما كبيرا في ١٦ مجالا اعتبرتها الهيئة الأوروبية ضرورية. ونحن عازمون على إحراز التقدم المطلوب بحلول حزيران/يونيه من هذا العام. ولأجل ذلك، فقد اعتمدنا بالفعل خطة العمل وبدأنا بتنفيذها، وهي تتضمن اعتماد ٤٨ قانونا جديدا وإنشاء ٢٥ مؤسسة جديدة على مستوى الدولة. ونحن عازمون على بدء المفاوضات لتوقيع اتفاق تعزيز الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في هذا العام.

لقد بدأت البوسنة والهرسك فعلا العمل وفقا للأولويات المحددة. فاعتمدنا قانونا بشأن الدفاع، وسيتم بموجبه إنشاء وزارة دفاع على مستوى الدولة وتكون إمرة القوات المسلحة في أيدي السلطة المدنية بالكامل. وكان هذا هو الشرط الرئيسي المسبق لانضمامنا إلى الشراكة من أجل السلام، ونتوقع أن نفعل ذلك في الاجتماع المنوي عقده في اسطنبول، في حزيران/يونيه من هذا العام. كما بدأنا تنفيذ القانون الخاص بالضرائب غير المباشرة، الذي يوحد إدارات الجمارك الثلاث السابقة، ويقر ضريبة القيمة المضافة. كما أود أن أذكر مجموعة القوانين الستة في مجال الأمن العام، والتي ستنشأ عنها وكالة الدولة للإعلام والحماية وستكون بمثابة فرقة عمل للشرطة حديثة على مستوى الدولة. وأما قانون الاستخبارات والوكالات الأمنية، والغرض منه وضع هذا القطاع أيضا تحت سلطة الدولة، فقد وصلنا إلى المراحل النهائية من اعتماده.

والوثيقة المعنونة ”استراتيجية تنمية البوسنة والهرسك (ورقة استراتيجية الحد من الفقر)“، والتي أعدها بالكامل خبراء محليون واستكملت مؤخراً، ستسمح لنا بإعداد خطط إنمائية طويلة الأجل للمرة الأولى على الإطلاق. وقد عقدنا العزم على بلوغ الأهداف المتوخاة في تلك الوثيقة، وبالتالي الحد من معدلات الفقر في بلدنا. إلاَّ أن المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي ضرورية تماماً لذلك الغرض، ولذا نتوقع مؤازرة المجلس.

ولا بد لي من الإعراب مرة أخرى عن امتناننا للمجتمع الدولي وللممثل السامي اللورد آشدون ولمعاونيه على جهودهم في تحقيق ما لا يحصى من النتائج بالمشاركة معنا. وقد خطونا خطوات كبيرة نحو بلورة شراكة فعلية. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أنه حتى فترة قريبة، كان الممثل السامي هو الذي يضع كل المشاريع الواسعة النطاق في البوسنة والهرسك، بل ويفرضها. وفي عام ٢٠٠٣، أنشأ

الممثل السامي عدداً من اللجان لتنفيذ إصلاحات رئيسية. ورغم ترؤس ممثلي المجتمع الدولي لتلك اللجان، فقد كان الأعضاء من الخبراء المحليين. وحقق ذلك نتائج طيبة. وما نتطلع إليه خلال عام ٢٠٠٤ هو أن ننشئ لجاننا نحن للتصدي لقضايا الإصلاح، وأن يستمر مكتب الممثل السامي في تقديم المساعدة في التزويد بالخبراء والسَّوقيات، وفي ضمان امتثالنا للمعايير الأوروبية. وبهذه الطريقة، ستنقل المسؤولية إلى العناصر المحلية، التي أعتقد أنها أهل لتحملها. وفي رأيي أن هذا هو الأسلوب المعقول الوحيد للاضطلاع بمسؤوليات المستقبل وتولي أمر تنمية البوسنة والهرسك بأنفسنا.

إن البوسنة والهرسك ينتظرها مستقبل زاهر واستقرار اقتصادي في إطار الاتحاد الأوروبي. ونحن ندرك أن التعاون الإقليمي هو العنصر الأساسي للنجاح في ذلك الشأن. ولذلك، بذلنا قصارى جهدنا لتعزيزه في الآونة الأخيرة. وبلدي يترأس عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، التي تشمل بلدان المنطقة. والبيان الذي أصدره رؤساء وزراء البلدان السبعة في المنطقة خلال مؤتمر الاستثمار المنعقد في موستار في الأسبوع الماضي، يؤيد قولي بأن التعاون الإقليمي يسير في الاتجاه الصحيح. ويؤكد هذا البيان على أهمية تعزيز أواصر التعاون بين بلدان جنوب شرق أوروبا. وتقدم المنطقة وازدهارها الاقتصادي رهن باستقرارها، وهو ما كنا نفتقده في الماضي، وإن كنا نوالي تحسينه الآن. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي. ونحن نبذل قصارى جهدنا لهذا الغرض، وقد عقدنا العزم على مواصلة تعزيز علاقاتنا الثنائية مع بلدان المنطقة كافة.

ثمة حدث هام آخر ستشهده البوسنة والهرسك هذا العام، وأعني به استبدال قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بفرقة عمل من الاتحاد الأوروبي. ونتوقع مشاركة كاملة من المجلس في التحديد الدقيق لولاية فرقة العمل تلك. والأوضاع الأمنية في بلدي جيدة جداً في الوقت الراهن، ونعتقد أن خطر نشوب الصراع مجدداً لم يعد قائماً. لذلك، أطلب إلى المجلس، بما لهذه الهيئة من خبرة واسعة، أن يسهم بنشاط في تحديد ولاية الفرقة الأوروبية بطريقة تسهم في تحقيق مزيد من الاستقرار للبلد. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب والمساعدة في انضمام البوسنة والهرسك إلى الهياكل الأمنية الأوروبية- الأطلسية، هي أمور في مقدمة أولوياتنا.

لقد أنجز عمل جبار في البوسنة والهرسك حتى الآن. وأُحرِز تقدم هائل. وبغية بلوغ هدفنا المشترك- أي الاستقرار السياسي الكامل والاستدامة الاقتصادية - لا بد من أن نبذل مزيداً من الجهد والعمل المشترك، داخلياً ودولياً. وقد اشتمل تقرير الممثل السامي إلى مجلس الأمن على تحليل مفصل ومحايد للأوضاع الحالية في البوسنة والهرسك، كما تضمن لمحة عامة عن المهام التي تنتظرنا. وإذ نؤيد تماماً الرأي القائل بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في القطاعات الرئيسية للتنمية، أود أن أؤكد للمجلس أن السلطات في البوسنة والهرسك ستبذل كل الجهود الضرورية لتحقيق ذلك الهدف. وفي نفس الوقت، فإنني على اقتناع بأننا سنظل نحظى بدعم أصدقائنا الأعزاء في هذا المجلس، هذا الدعم الذي لا غنى عنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أعرب عن الامتنان للعرض الوافي للتقرير عن البوسنة والهرسك الذي قدمه اللورد آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق

السلام بشأن البوسنة والهرسك عملاً بالقرار ١٠٣١ (١٩٩٥). كما أشكر وكيل الأمين العام غينو على المعلومات التي وافانا بها. ويسرنا بصفة خاصة أن نرحب بالسيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

حيث أن هذه أول جلسة تترأسونها، سيدي، لا يفوتنا تهنئتكم وزميلنا الصيني على إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إننا نتفق تماماً مع الممثل السامي في تحليله، إذ يرى أن السيادة الكاملة للقانون، وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات هو السبيل الوحيد لتمكين البوسنة والهرسك من أن تنأى بنفسها عن الأوقات العصيبة التي مرت بها في التسعينات، عندما شهد العالم فصلاً من أكثر الفصول دموية في التاريخ الحديث. وعليه، فإن الأولويات التي حددها اللورد آشدون سليمة وتستحق دعمنا الكامل.

لقد تميزت الفترة الحالية بإحراز تقدم يستحق تقديرنا. أولاً، يُثلج الصدر بشكل خاص أن نلاحظ أن فرقة العمل المعنية باللاجئين والعائدين قد أتمت عملها. ووفقاً للتقرير الحالي، فقد أفضت جهودها إلى عودة زهاء مليون شخص إلى ديارهم، وتنفيذ قوانين الملكية بشكل مرضٍ لمعظم مقدمي المطالبات. ومما يبعث على الارتياح أن تكون الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان الخبراء بشأن سياسة الضرائب غير المباشرة، والدفاع والاستخبارات قد أدت إلى نتائج ملموسة، بما في ذلك إنشاء سلطة الضرائب غير المباشرة وسن قانون الدفاع للبوسنة والهرسك. ونأمل أيضاً أن تستكمل الإجراءات التشريعية العالقة، مما سيهيئ للبوسنة والهرسك وكالة مهنية حديثة للاستخبارات قادرة على التصدي لمسائل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. أما بالنسبة لمنح شهادات الصلاحية لرجال الشرطة المحليين، فإننا ندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى احترام التشريعات الدولية السارية.

وتجدر الإشارة إلى أن قرب إنشاء مجلس أعلى متعدد الأعراق للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة في نيسان/أبريل المقبل، سيكون أساساً لنظام جديد للقضاء في البوسنة والهرسك. ونأمل كذلك أن تعتمد خلال الربع الأول من هذا العام الخطوات الخمسين الجديدة للإصلاح الاقتصادي التي اقترحتها لجنة إعمال الجرافات.

ورغم التقدم المحرز، لا يزال الصراع السياسي مستمراً بين الحكومة والمعارضة وداخل صفوف الائتلاف الحاكم. وهناك أيضاً مشكلة توحيد مدينة موستار المقسمة عرقياً وما سيعقب ذلك من تنميتها اقتصادياً. وفي هذا الصدد، فقد حددت ملاحظات اللورد آشدون بشأن النمو الاقتصادي إحدى المسائل الرئيسية على الأجل الطويل. وثمة حاجة أيضاً إلى تحسين إدارة الشركات العامة الثلاث للاتصالات.

وعلينا أن نواصل إفشال مسعى من يودون تقويض المحكمة الدولية، ومنعها من الاضطلاع بولايتها وتقديم الدعم المادي للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب الذين لم يتم اعتقالهم بعد. ولكل هذه المهام غير المنجزة من الضروري أن يكون هناك تعاون أكبر بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق باعتقال جميع المدانين الذين مازالوا طلقاء.

إن التقدم المسلم به في تنفيذ اتفاقات دايتون يبعدنا عن الجرائم البشعة في سريبرينيتسا وسيبا وبانيالوكا، وأكتفي بذكر بعض المدن والقرى العالقة في أذهاننا.

أخيرا، ستواصل شيلي تقديم مساعدتها. فلقد قدمت شرطة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وتقدم الآن

ضباطا وجنودا من جيش شيلي حتى يتسنى للبوسنة والهرسك أن تصبح بلدا للسلام والتقدم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب في هذه القاعة برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، دولة السيد عدنان ترزيتش، وأن نشكره على عرض موقف حكومته.

ونعرب عن التقدير للممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد آشدون، على التقرير (S/2004/126، المرفق)، الذي يعطينا صورة شاملة عن عملية التسوية البوسنية، وكذلك على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن المرحلة الحالية من تنفيذ اتفاق السلام. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان – ماري غينو على تعقيباته الإضافية.

ويسعدنا أن ننوه بالجهود المستمرة للممثل السامي ومكتبه في دفع البرنامج الزمني المحدد لعمليات الانتقال في البوسنة والهرسك إلى الأمام. ولقد تحققت إنجازات ملموسة في إنشاء هيئات الدولة المختصة في البوسنة والهرسك، وأولها وأهمها الهيئات المتعلقة بتعزيز سيادة حكم القانون. وأُحرز تقدم كبير في مجالات هامة مثل عودة اللاجئين وحل مسائل حقوق الملكية، وهو ما مكّن من نقل هذه القضايا من مكتب الممثل السامي إلى الاختصاص القضائي للسلطات الإدارية المحلية. وبصفة خاصة، ننظر إلى نقل طائفة أكبر من المسؤوليات إلى الممثلين المنتخبين بشكل قانوني في البوسنة والهرسك باعتباره المهمة الاستراتيجية في الجهود الإضافية لتنفيذ اتفاقات دايتون.

وتقييمنا إيجابي أيضا للنتائج المحققة حتى الآن في إصلاح المجالات العسكرية وغيرها، والتي أشار إليها اليوم الممثل السامي ورئيس حكومة البوسنة والهرسك. ومن الأهمية أنه تم تحقيق هذه النتائج من خلال التقيد بمبادئ دايتون التأسيسية.

وتدفعنا تجربة إجراء الإصلاح العسكري هذه إلى استخلاص استنتاجين جوهريين مترابطين.

أولا، لا يمكن إحراز نجاحات حقيقية إلا على أساس توافق آراء يعبر عنه بوضوح كل السكان المؤلفين للبوسنة والهرسك. ولذا يجب تطبيق ما يسمى بسلطات بون من خلال الممثل السامي في حالات استثنائية وباتفاق إلزامي ومسبق مع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

ثانيا، يبقى اتفاق السلام الأساس الأمثل للتسوية. ولا يمكن إدخال تعديلات عليه إلا بموافقة جميع الأطراف البوسنية. وحسب فهمنا فإن هذا الاستنتاج يتشاطره جميع أعضاء المجلس التوجيهي، ومن ثم يجب علينا أن نعول عليهم في إعداد التقارير ذات الصلة، وأن نعول كذلك على عمل مجلس الأمن للدفع قدما بعملية التسوية البوسنية.

وهناك ما يبرر تماما تشديد تقرير اليوم على التحدي المتمثل في التصدي للجريمة المنظمة والفساد في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نلاحظ الحاجة إلى إيلاء اهتمام مستمر لقضية التصدي للإرهاب الدولي، وهي مشكلة بارزة بالنسبة لمنطقة البلقان بأسرها.

ويساورنا القلق، شأننا في ذلك شأن الممثل السامي، إزاء محاولات إعادة النظر في نتائج إجازة تعيين المسؤولين في وكالات إنفاذ القانون البوسنية التي منحت أثناء فترة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونحن مستعدون للنظر بروح بناءة في مقترحات الممثل السامي في هذا الصدد. ونعتقد بأن مجلس الأمن يجب أن يرسل إشارة واضحة إلى السلطات البوسنية بعدم قبول أية محاولات لإلغاء نتائج العمل الذي قامت به الكيانات الدولية في البوسنة والهرسك.

ونأمل أن يصغى السيد ترزيتش إلى هذه الإشارة وأن يساعد على معالجة هذا الوضع.

ومكتب الممثل السامي محق تماما في اعتباره أن تكون إحدى أولوياته الأساسية المساعدة على تعزيز تعاون البوسنة والهرسك مع البلدان المجاورة لها، خاصة كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. ففي ذلك يكمن الأمل في تهيئة مناخ الوفاق والأمن في البلقان، وهو ما سيساعد بدوره على تحسين الوضع في تلك البلدان أنفسها.

وستواصل روسيا الاضطلاع بدور نشيط وبنّاء في عملية تنفيذ مبادئ المجتمع الدولي المتفق عليها بشأن التسوية البوسنية ضمن الآليات القائمة والمحددة وعبر اتصال وثيق مع الممثل السامي.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يسعدنا الترحيب هنا بحضور رئيس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش. كما أود أن أشكر الممثل السامي على عمله الممتاز في البوسنة والهرسك منذ أن بدأ الاضطلاع بمهامه، وخاصة على التقرير الكامل عما أُنجز في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٣ (S/2004/126، المرفق). وإنني ممتن أيضا لإسهام السيد غينو.

تؤيد اسبانيا بالكامل البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل كل شيء، ترحب بلادي بالمنجزات المتعلقة بإرساء حكم القانون الوارد وصفها في التقرير، خاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو إنشاء مجلس أعلى وحيد على مستوى الدولة للقضاة والمدعين العامين. وهذا سيقرب البلد من نظام قضائي حديث وديمقراطي، نظام مقارب للمعايير الأوروبية. وأود التنويه بفكرة إنشاء دائرة في المحكمة الجنائية الدولية للتعامل مع جرائم الحرب.

وندعم تماما مؤتمر المانحين الذي نظمه مكتب الممثل السامي، ونود أن نسجل تقديرنا لهذه المبادرة الميمونة، التي ستسهم في إقرار العدالة وتمكن من إرساء أسس المصالحة الوطنية.

ثانيا، ترحب اسبانيا بإنهاء عمل فرقة العمل المعنية باللاجئين والعودة، وفقا للجدول المحدد لها. ويشهد ذلك على نجاحاتها، خاصة النجاح المتمثل في عدد العائدين، وبالأخص فيما يتعلق بإعادة الممتلكات.

ثالثا، نعتقد بأن من الأهمية تقدير التقدم الذي يمثله اعتماد قانون الدفاع. فهذا القانون لا يسد فجوة فحسب بل يضفي عنصرا حيويا للرقابة البرلمانية على القوات المسلحة ويمكّن البلاد من الاقتراب من المبادئ التوجيهية لمنظمة حلف شمال الأطلسي حتى يمكن للبوسنة والهرسك في المستقبل أن تنجح في أن تصبح عضوا في الشراكة من أجل السلام. كما نرحب بالجهود المبذولة لإنشاء وكالة معلومات وحماية على مستوى الدولة. ورغم وجود الكثير مما يجب فعله، نشعر بأن أنشطة الممثل السامي كانت حاسمة في هذا الصدد من خلال وضع المسار السليم.

رابعا، تود اسبانيا أن تعرب عن قلقها إزاء الركود الاقتصادي. فرغم إحراز التقدم في هذا المجال — مثل إنشاء إدارة موحدة لجباية الضرائب غير المباشرة ودمج إدارتي الجمارك الداخلية — من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله، وقبل كل شيء على صعيد انخفاض مستوى الاستثمارات وتدني النشاط الاقتصادي العام، اللذين يمكن بالاقتران بالوضع الاجتماعي المتردي الذي تصل فيه البطالة إلى مستويات مثيرة للقلق أن يضعا البلاد في حالة متفجرة على المديين المتوسط والبعيد.

أخيرا، لقد تابعنا بعناية المشكلات التي نشأت فيما يتعلق بقيام السلطات المحلية بإعادة النظر في إجازة الشرطة، وهو أمر رفضته قوة الشرطة الدولية.

وأود أن أعرب عن قلقنا حيال هذه المسألة، لأنها تؤدي إلى تقويض سلطة الممثل السامي وانتهاك الالتزامات الدولية التي قطعتها البوسنة والهرسك. وبالتالي فإن بلدي يناشد السلطات المحلية اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء هذه الحالة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للممثل السامي. ولذا تفضل إسبانيا أن ينظر مجلس الأمن في المسألة وأن يمنح الممثل السامي دعمه المعلن.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني، سيدي، بتهنئتكم إذ تبدأون رئاستكم لشهر آذار/مارس. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشيد بالممثل الدائم للصين على رئاسته الرائعة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير الذي كان مزدحما جدا بالعمل.

واليوم، تتاح لنا فرصة لتقييم التقدم البارز المحرز في البوسنة والهرسك خلال العام الماضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وفي بناء السلام وفي إرساء الأسس لقيام دولة عصرية. ونرحب بالسيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في مجلس الأمن؛ ونتشرف على نحو خاص بوجوده. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالجهود التي يبذلها شعب البوسنة والهرسك والالتزام الذي أظهره هذا الشعب ببناء بلد محب للسلام يستند إلى سيادة القانون.

وأود أن أعرب عن تقديرنا الخالص للورد آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. ونشكر اللورد آشدون على تقريره (S/2004/126 والمرفق والضميمة) وعلى جهوده الجديرة بالإشادة بها لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في هذا الوقت الحاسم في تاريخه.

وأشكر أيضا السيد جان – ماري غينو على الملاحظات التي أبداها في المجلس صباح هذا اليوم. وما فتئت شعبة عمليات حفظ السلام بمثابة لبنة هامة جدا في النجاح الذي تحقق حتى الآن.

ونتمنى لشعب البوسنة والهرسك كل النجاح؛ ونؤكد من جديد ثقتنا بمقدرته على بناء مستقبل للسلام والتقدم. ومرة أخرى نشكر السيد ترزيتش على توضيحه لمجلس الأمن الرؤية الجلية لشعب البوسنة والهرسك – وهي، في الواقع، رؤية لسائر منطقة البلقان.

إن التزام اللورد آشدون بوضع البلد على طريق كيان الدولة والاتحاد الأوروبي بشكل لا رجعة فيه يشكل في الواقع التزاما ساميا. ولم يتسن التوصل إلى تلك الأهداف إلا بفضل العمل الشاق والسياسات الرشيدة والدعم المنتظم من المجتمع الدولي. والأولويات المحددة لتحقيق تلك الأهداف أولويات واضحة ومعقولة، تتناول الركائز الثلاث للدولة العصرية ألا وهي المؤسسات القضائية الفعالة واقتصاد سوقي المنحى وعصري وإدارة عامة قادرة على العمل تعمل على تحقيق الرفاه العام.

وحينما تطبق التدابير التي اعتمدت بشأن سيادة القانون، وتنفذ بالكامل ستكون لها نتائج بعيدة المدى. ويذكر التقرير إصلاحات هامة من قبيل إنشاء مجلس أعلى للقضاة والمدعين العامين ووكالة المعلومات والحماية على مستوى الدولة والإدارة المتخصصة للجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد؛ وقانون الإجراءات الجنائية الجديد؛ وإعادة الهيكلة الجارية لمراكز الشرطة داخل البوسنة والهرسك؛ واستكمال الإجراءات الشاملة المتعلقة بإنفاذ القانون وسيادة القانون.

وتشكل دائرة جرائم الحرب في إطار المحكمة الدولية في البوسنة والهرسك أداة هامة لتحقيق الهدفين اللذين

حددتهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ألا وهما محاسبة مجرمي الحرب وتعزيز العدالة والمصالحة الوطنية. وهذا إسهام جوهري في إرساء سيادة القانون في المؤسسات الوطنية للبلد. وفي ذلك الصدد، نؤيد الهيكلة المحددة لدائرة جرائم الحرب وتمويل الدائرة بهدف التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

وتشكل الإصلاحات الاقتصادية التي عززها مكتب الممثل السامي – ما تسمى بمبادرة إعمال الجرافات – الرامية إلى تنشيط النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف مكونا هاما آخر في الإصلاحات الجارية. ويمكن أن ينسب كل الفضل في الاعتماد المنتظر لـ ٥٠ إصلاحا جديدا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ''مبادرة إعمال الجرافات''.

أما الأجزاء الهامة الأخرى من مشاريع التشريعات، حينما تسن ويجري إنفاذها، فستكون هناك آثار هامة على الحياة الاقتصادية للبلد. إنني أشير إلى قانون المؤسسات العامة وقانون استثمارات الصناديق العامة وقانون المشتريات العامة، بالترافق مع التدابير التي اتخذت بشأن القطاع الزراعي والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة الكهربائية والنقل. وكانت هناك أهمية كبيرة بسبب طابعهما الهيكلي لإنشاء سلطة موحدة في جميع مناطق البلد لجباية الضرائب المباشرة واعتماد قانون جباية الضرائب غير المباشرة، إذ أنهما، كما يحدد التقرير، سيوفران مصدر دخل مضمونا لخزانة الدولة.

والممثل السامي، في تقريره، يولي أهمية كبيرة لثلاث مسائل تحظى بأهمية أساسية بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك. أولا، قانون الدفاع الذي سن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وهو القانون الذي يفسح المجال للعضوية في الشراكة من أجل السلام في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. وثانيا، تتناول الإصلاحات الهامة جدا الأخرى إصلاح الاستخبارات، بإنشاء وكالة حكومية حديثة للاستخبارات وتمكين البلد من الرد على التهديدات المحدقة بأمنه. وأخيرا، هناك حاجة إلى وضع نظام أساسي لمدينة موستار وكفالة إعادة توحيد المدينة بإلغاء الهياكل الموازية التي قسمت موستار على أسس عرقية. ويشكل تصميم الممثل السامي على فرض نظام أساسي جديد لموستار إظهارا واضحا لالتزامه بالتغلب على الانقسامات والمصالح الذاتية التي تعوق تنفيذ الإصلاحات الأساسية.

إن الصورة الإيجابية المرسومة في التقرير عن التطورات في البوسنة والهرسك تؤكدها بوضوح التطورات الإيجابية جدا التي حدثت في عملية المصالحة بين دول المنطقة التي كانت متحاربة وهي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا والجبل الأسود. ويشكل الاتفاق الثلاثي وتسهيل الإجراءات لتنقل الأشخاص والاتفاقات الثنائية المنفصلة بين البلدان الثلاثة مدعاة للغبطة كما أنها توفر أملا حقيقيا في مستقبل أفضل لشعوب المنطقة. ومما يشجع أيضا سرعة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. ويبين عدد المليون من العائدين المسجلين بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ كيفية المعالجة الناجحة للعديد من مشاكل البلد.

وتحظى البوسنة الهرسك بإمكانية أن تصبح قصة نجاح حقيقية، كما ذكر اللورد آشدون مرارا وتكرار صباح هذا اليوم قصة نجاح حقيقية بالنسبة للمجتمع الدولي وفي المقام الأول، بالنسبة لشعبها بالذات. وكان دعم المجتمع الدولي حيويا في تحقيق هذه الإنجازات. ووفدي على ثقة بأن الاتحاد الأوروبي خاصة سيواصل تقديم الدعم لتعزيز بناء الدولة والتنمية في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن يتم الوفاء بالمعايير المرجعية الطموحة التي حددها الممثل السامي والمجتمع الدولي للبوسنة والهرسك، بنجاح وفي أقرب وقت ممكن.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير وانغ غوانغيا على الطريقة المقتدرة والفعالة التي أدار بها أعمالنا في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أرحب بالسفير دلا سابلبير في رئاسة المجلس مؤكدا له تعاون وفد بلدي الكامل معه. ويسرنا كثيرا أن نرى الممثل السامي، اللورد آشدون، ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، دولة السيد ترزيتش، في هذه الجلسة. وأود أن أشكرهما، وكذلك وكيل الأمين العام غينو، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمفيدة.

إن ألمانيا تؤيد البيان الذي ستدلي به أيرلندا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشيد باللورد آشدون على عمله في البوسنة والهرسك. ونحن ندرك أنها مهمة ضخمة أن يكون مسؤولا عن تحقيق تقدم في العملية الصعبة والحساسة وفي الوقت نفسه عن عملية الإصلاح الهائلة والهامة في البوسنة والهرسك. وبعد مضي حوالي ثماني سنوات على توقيع اتفاق دايتون، ما زالت البوسنة والهرسك تحتاج إلى المساعدة والدعم من المجتمع الدولي. وبوسعي أن أؤكد للممثل السامي أن التزام ألمانيا لا يزال قويا. ففي الأسبوعين الماضيين فقط، زار وزير خارجيتنا، السيد فيشر، ووزير الدفاع الألماني، السيد ستروك، البلد لجمع معلومات عن التطورات من المصدر الأساسي.

وكما أشار الممثل السامي، قد حدث تحسن بارز في السنوات الأخيرة، وفي الفترة المشمولة بالتقرير، في مجالات رئيسية مثل الحالة الأمنية، واستقرار العملة، وعودة اللاجئين والمساواة الدستورية بين الجماعات العرقية الثلاث. ومع ذلك لا تزال هناك أوجه قصور في مجالات أخرى. فما زالت هياكل الدولة لا تعمل دائما كما يفترض لها أن تعمل؛ ولا يزال هناك افتقار كبير إلى اندماج الجماعات العرقية الرئيسية في دولة البوسنة والهرسك المشتركة؛ ونرى مرارا وتكرارا التفكير السياسي والقرارات اليومية تقوم على أساس التصنيفات العرقية. ولا يوجد حتى الآن اقتصاد معتمد على ذاته.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط. أولا، يبدو أن عملية السلام في البوسنة والهرسك تدخل الآن في مرحلة حاسمة. واتفاق دايتون، بالطبع، لا يزال يشكل الأساس في الوقت الراهن، ولكن ما يسمى بالمنظور الأوروبي يكتسب أهمية على نحو مطرد. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أنهما مستعدان لفتح الطريق أمام البوسنة والهرسك حين تصبح متعددة الأعراق ومتجهة إلى الإصلاح. والمسؤولية عن التقدم في ذلك الطريق تقع على عاتق الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على طريق المضي قدما إلى الدخول في هياكل الاتحاد الأوروبي. إن سرعة سياسة الإصلاح في البوسنة والهرسك هي التي تحدد سرعة اندماج البلد مستقبلا في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. وفي حالة الاندماج الأوروبي، حدد الاتحاد، كما ذكر الممثل السامي، ١٦ من المجالات ذات الأولوية لإجراء مزيد من الإصلاح. ونجاح الإصلاح في تلك المجالات — وهي تشمل مكافحة الجريمة المنظمة، وتعزيز سيادة القانون والإدارة العامة — شرط أساسي لمواصلة التقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق برغبة البوسنة والهرسك في الانضمام إلى شراكة الناتو من أجل السلام، نعتقد أنه يتعين الآن على البوسنة والهرسك المضي قدما فيما يتعلق بالإصلاح المتفق عليه في مجال الدفاع. وكان الاتفاق خطوة أولى هامة في اتجاه نيل العضوية في الشراكة من أجل السلام؛ والتنفيذ الكامل هو الخطوة التالية المهمة التي ينبغي اتخاذها.

ثانيا، أود أن أذكر في ذلك السياق مسألة تشكل مصدر قلق مستمر لنا ولأعضاء المجلس الآخرين وقد شدد عليها اللورد آشدون في إحاطته الإعلامية: مسألة مجرمي الحرب. إننا نعتقد أن البوسنة والهرسك الآن قادرة، بمساعدة المجتمع الدولي، على تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة في المحاكم الوطنية. وقبول البوسنة والهرسك لتلك المسؤولية دليل هام على رغبتها السياسية في امتلاك زمام الأمر في شؤونها الداخلية. ونحن نرى أن إنشاء دائرة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك مسألة عاجلة وهامة. وأود أن أكرر الدعوة التي وجهها المجلس إلى المجتمع الدولي، بواسطة القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣، إلى تأييد إنشاء الدائرة الخاصة. وقد تعهدت ألمانيا فعلا بتقديم الدعم في شكل مساهمة مالية كبيرة وإعارة أحد الخبراء. ونحن نرحب بالمعلومات التي قدمها اللورد آشدون عن أنه ينبغي أن يكتمل إنشاء الدائرة بحلول نهاية هذه السنة.

ثالثا، أود أن أعلق على موضوع سحب ترخيص أفراد الشرطة في البوسنة والهرسك، الذي أثاره الممثل السامي. إننا نتفق مع اللورد آشدون على أنه يجب ترسيخ الثقة في الأجهزة القانونية بأسرع ما يمكن؛ وحينها فقط يمكن المضي في تنفيذ عملية إصلاح شرطة البوسنة والهرسك بدون رد فعل معاد. وعملية سحب التراخيص في عمومها يجب ألا تثار حولها الشكوك. ونحن مستعدون، مع شركائنا في فريق التنسيق والصياغة، للنظر بدقة في ذلك الموضوع وتقديم اقتراح إلى المجلس. وفي ذلك السياق، نرحب بمشاركة الأمانة العامة، على نحو ما ذكر السيد غينو.

ختاما، أود أن أعرب عن دعم ألمانيا الكامل لمسار الإصلاح الذي حددته البوسنة والهرسك بالتشاور الوثيق مع مجلس تنفيذ السلام والممثل السامي. وينصب التركيز بصورة صائبة على مجالات سيادة القانون، والاقتصاد وتعزيز الهياكل الوطنية. ويجب تنفيذ الإصلاحات في تلك الميادين. وقد وفّر الممثل السامي زخما هاما لهذا الإصلاح. غير أن المسؤولية عن التنفيذ تقع على عاتق حكومة البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد أنه يمكن للحكومة أن تتولى مزيدا من المسؤولية وأنها لم تتول بعد بصورة كاملة ما نسميه بملكية العملية. وإذا فشلت في القيام بذلك، فإن هناك خطرا حقيقيا من أن تظل الأهداف الطموحة — لا سيما عضوية الاتحاد الأوروبي وعضوية شراكة الناتو من أجل السلام — غير قابلة للتحقيق. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى مجموعة مبادرات الإصلاح المقدمة خلال السنة الماضية، التي تبدو مبشرة جدا ولكنها لا تزال في انتظار التطبيق.

إننا نأمل مخلصين أن نبلغ عما قريب مرحلة يمكن فيها تنفيذ عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك بدون الضغط الشديد الممارس من المجتمع الدولي الآن. ونحن نرى أن المطلوب الآن إنشاء عملية إصلاح معتمدة على ذاتها ومستدامة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم عن أطيب أمنياتي، سيدي، وأنتم تتولون رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن شكر المملكة المتحدة للسفير وانغ غوانغيا على قيادته للمجلس في شهر شباط/فبراير.

وأعرب عن تأييدي للتعليقات التي سيدلي بها السفير ريان بعد لحظات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إذا ما نظرنا إلى الظلام الذي كان سائدا في البوسنة والهرسك قبل ١٠ سنوات، لا يسعنا إلا أن نفكر اليوم مليا في النجاح الكبير جدا الذي أحرز. ونتوجه بشكرنا إلى الممثل السامي وأسلافه في المنصب وإلى رئيس الوزراء ترزيتش على إسهاماتهم. وإضافة إلى ذلك، نعرب عن امتناننا على الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها صباح اليوم.

إن من المهم النظر إلى الأمام. وكما قال آخرون، يوجد الآن طريقان واضحان مفتوحان للبوسنة والهرسك من شأنهما إرساء تلك الدولة في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. الطريق الأول – اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المنتظر عقده مع الاتحاد الأوروبي — يمثل مكافأة كبيرة على طريق العضوية في الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. ولكن هذا من شأنه، بالإضافة إلى تغطية علاقات البوسنة والهرسك مع بروكسل، أن يساعد أيضا على تحديد علاقات البلد مع جيرانه في جنوب شرقي أوروبا وعلاقات جنوب شرقي أوروبا مع الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أرحب ترحيبا بالغا بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي وبالمساهمة التي يقدمها ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والاستقرار.

بيد أن الطريق الثاني يتمثل في الشراكة من أجل السلام، التي تعتبر هدفا رئيسيا. ويتضح السبب في اعتبارها هدفا رئيسيا بكل بساطة في العبارة التي استخدمها اللورد آشدون عندما قال إن العضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام ستجعل الحرب أو الصراع الداخلي أقل احتمالا. وهذا لأنها تتطلب وجود قيادة موحدة للقوات المسلحة وتؤدي إلى تيسير الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه لمختلف فروع القوات المسلحة داخل البوسنة والهرسك. ولا تقتصر أهمية هذا الإصلاح على الاستقرار الداخلي فحسب، بل هو يساعد بشكل حاسم على وضع حد للهراء الذي يمثله المستوى الراهن غير المستدام من النفقات الدفاعية من الناتج المحلي الإجمالي والذي يتعذر تبريره. وأرى أن استمرار الدور الذي تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك سيكون مناسبا أيضا ونحن نمر بالمرحلة الانتقالية في الأشهر المقبلة.

ويتطلب توجيه البوسنة والهرسك نحو بناء دولة قومية ناجحة دون أي شك توفر القيادة السياسية، إلا أنه يتطلب أيضا تعزيز سيادة القانون لبلوغ ما ندعوه تخفيفا بالمعايير الدولية لتحقيق العدالة والمصالحة. وهكذا، تعتبر الدائرة المختصة بجرائم الحرب في البوسنة مساهمة رئيسية. واتفق مع السفير بلويغر بشأن الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لهذه الدائرة. وقد تعهدت المملكة المتحدة بنسبة ١٠ في المائة من التكاليف السنوية للسنوات الخمس المقبلة؛ هذه ستكون مساهمتنا.

وفي ما عدا ذلك، يعتبر اعتقال السيد كارادجيتش والسيد ملاديتش وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي عنصرا رئيسيا من عناصر المصالحة والعدالة. أما أولئك الذين يؤوون حاليا هذين المتهمين ويدعمونهما فهم بكل تأكيد لا يقدمون أي خدمة لشعب البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن من المناسب أن يكون لدينا استراتيجية لاختتام أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، فإن من قبيل الثبات على المبدأ بصورة تامة أن نقول إنه يجب إحالة هذين الرجلين ليمثلا أمام العدالة في لاهاي. وترى المملكة المتحدة أن بدون ذلك، لن تكون هناك عدالة حقيقية ولن يتم التخلص من التأثير الضار لهذين الشخصين. وما لم يمثلا أمام العدالة في لاهاي فإننا سنعتبر أن المجتمع الدولي لم ينجز عمله. والقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) ينص بوضوح تام على الالتزامات التي تقع على عاتقنا جميعا في هذا الصدد.

وركز اللورد آشدون على المسائل الاقتصادية، ومن الصواب تأكيد أهمية هذه المسائل ومدى ما تطرحه من تحد. ويكتسي الدعم الثابت الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي للإصلاح الاقتصادي أهمية جوهرية. وقد حدانا شعور بالتفاؤل إزاء المناقشات التي جرت على هامش آخر مؤتمر عقد لتنفيذ اتفاق السلام، ونأمل كل الأمل أن تستمر هذه العملية.

وبموازاة ضرورة التنمية الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى السيطرة على الجريمة المنظمة، لا بسبب ما تعود به هذه الأخيرة على الحكومة من خسائر في العائدات فحسب، بل وبسبب ما تمارسه من تأثير خبيث على المنطقة، بل وعلى سائر المناطق.

وختاما، أود أن أدلي بملاحظة وأن أطرح سؤالين. الملاحظة أن الممثل السامي طرح مسألة نزع الأهلية عن نحو ٨٠٠ شرطي، قدم ١٥٠ منهم طعونا. ويظهر أن قوة الشرطة الدولية قد اتخذت القرارات المناسبة، لكن تنفيذ تلك القرارات في تلك الآونة، في إطار البوسنة والهرسك، كان مشوبا بعيوب فنية. وتعتقد المملكة المتحدة أن من الصواب أن نطلب من سلطات البوسنة والهرسك ترتيب الأمور والقيام بذلك وفقا للأحكام التي كانت هي ملزمة باتباعها في تلك الفترة، لكنها لم تتبعها. وقد سبق لوكيل الأمين العام غينو أن شدد على هذه النقطة.

وأعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد ذلك، لكنه ينبغي له أيضا أن يقول إنه ينبغي تطبيق إجراء استعراضي منصف وقابل للدفاع على من يطعنون في تسريحهم. وفي رأينا، إن من الضرورة تطبيق معايير صارمة على أي إجراء من هذا النوع. وآخر ما نبتغيه هو أن يصبح النظام متقلبا أو أن يفسح المجال أمام العودة اللامقبولة للأفراد الذي تم تحييدهم بحق. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى تدخل دولي ملائم وحميم في هذه العملية. وأضم صوتي إلى صوت ممثل ألمانيا في الترحيب بحرارة باستعداد الأمانة العامة للمشاركة بشكل ما في هذه العملية.

وأختتم بسؤالين، أولهما أن حالة البوسنة والهرسك لا يمكن مقاربتها إلا في سياقها الإقليمي. ولم نذكر شيئا كثيرا هذا الصباح عن التعاون مع بلغراد. هل لي أن أسأل عما يراه الممثل السامي من تأثير للتطورات في كل من صربيا والجبل الأسود، وربما أي تطورات أخرى أوسع على البوسنة والهرسك؟. ثانيا، نتكلم دوما عن ثقافة الاتكالية. هل وصلنا إلى مرحلة نلمح من خلالها مؤشرات على انحسار هذه الاتكالية بشكل ملموس؟ لقد بدا لي أن ثمة آفاق مشجعة في ما قاله رئيس الوزراء، ولكن ما هي استراتيجية الخروج وجدولها الزمني اللذان يمكنان البوسنة والهرسك من الانتقال نحو علاقة طبيعية مع المجتمع الدولي؟

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس وأن أعرب لكم عن تعاوننا الكامل معكم. كما نهنئ السفير وانغ غوانغيا على رئاسته أعمال المجلس بنجاح خلال الشهر المنصرم. ونشكر الممثل السامي، اللورد آشدون ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد ترزيتش، على إحاطتيهما الشاملتين.

في ضوء التقدم الثابت الجاري إحرازه في البلد والذي سمعنا عنه هذا الصباح، لا تبدو مناقشة الحالة في البوسنة والهرسك على نفس القدر من الجاذبية الذي كانت تتمتع به قبل سبع أو ثماني سنوات. وهذا أمر جيد بالنسبة للبوسنة والهرسك، وجيد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وجيد بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وجيد بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو أيضا جيد بالنسبة للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن، وأظن أن اللورد آشدون يرحب هو الآخر بذلك. فهذا يعني أن الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي لبناء دولة مكتفية ذاتيا في البوسنة والهرسك يشارف على مرحلته النهائية. وهو يعني أيضا أن معضلتنا ستنحصر قريبا في توقيت وطريقة الخروج من البوسنة.

وعلى نحو ما هو مشار إليه في تقرير الممثل السامي، تم خفض عدد المهام الأساسية لمكتبه من ست مهام إلى أربع هي: ترسيخ سيادة القانون؛ وإصلاح الاقتصاد؛ وتعزيز قدرة

المؤسسات؛ وإنشاء هيئة مدنية على مستوى الدولة لأغراض القيادة والسيطرة على القوات المسلحة. بيد أن بناء الدولة يشكل مهمة جسيمة سوف يتعين على حراس البلد من القوى الأجنبية أن ينخرطوا في تنفيذها انخراطا أعمق.

إننا نأخذ علما بما ورد في إحاطة اللورد آشدون من أن عملية الإصلاح الشاقة بالفعل يديرها المجتمع الدولي، لكن حكومات البلدان هي التي تقوم بتنفيذها وإننا نؤيد نهج الممثل السامي إزاء حشد تأييد شعبي لإصلاحاته أي حشد الشعب نفسه. وإننا نؤمن بأن أي شعب يعرف ماضيه ومنبعه إنما يعرف مكانه ووجهته. فالماضي دليل على إحساس بالتاريخ. وإني آمل أن يكون لنهج اللورد آشدون أثر ملموس على هذه العملية، فالإحساس بالتاريخ يعني أيضا الإحساس بالانتماء.

وإذا كان بإمكان المرء أن يرى الماضي، فإن بإمكانه أن يتساءل عن الحاضر. ولدينا أسئلة تتعلق بما إذا كان ينبغي الاضطلاع بالإصلاح ضمن الهيئات القائمة أو عن طريق المؤسسات التي أعيد تشكيلها من الداخل أو الخارج. ولاحظنا من التقرير أن شعب البوسنة ومؤسساتها لا يزالون يعتمدون على المجتمع الدولي لاتخاذ القرارات: وضع القوانين والأنظمة الرئيسية، ووضع مشاريع القوانين في معظم الأحوال. ومع ذلك، فإننا مرتاحون لملاحظة إحراز تقدم في خطة تنفيذ البعثة التي تنص على الأهداف المحددة والمراحل التي سيجري فيها تسليم السلطة إلى المؤسسات المحلية.

وإذا كان بإمكان المرء أن يرى الماضي، فإن بإمكانه أيضا أن يطالب بالمستقبل. ونحيط علما بالقلق الذي أعرب عنه اللورد آشدون، الموصوف في الفقرتين ٦٦ و ٦٧ من التقرير، إزاء التحديات المتزايدة أمام عملية منح شهادة الصلاحية للشرطة التي تضطلع بها فرقة عمل الشرطة الدولية أثناء ولايتها في البوسنة والهرسك. ومن المؤسف أن أفراد الشرطة الذين لم يمنحوا هذه الشهادات من جانب قوة الشرطة الدولية، بسبب تورطهم في جرائم الحرب، وإساءة استعمال السلطة وفي أنشطة إجرامية، قد استغلوا ثغرة قانونية للعودة إلى الخدمة. ونشعر بالامتنان لسماعنا صباح اليوم أن وكيل الأمين العام جان – ماري غيهينو يعترف بجدية المسألة وأنه بصدد تقديم اقتراحات لتسوية هذا الوضع.

وهناك قلق آخر يتمثل في أن الذين كانوا وراء قتل المدنيين في البوسنة والهرسك لا يزالون يتهربون من العدالة. وإننا نضم صوتنا إلى البلدان الأخرى في الإعراب عن رغبتنا في رؤية مجرمي الحرب يمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمتهم على جرائم الحرب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. ونطالب السلطات المعنية في البوسنة والهرسك بإبداء تعاونها الكامل لضمان تسليم من صدرت بحقهم لوائح اتهام ومحاكمتهم. ونتوقع أن تقوم السلطات المختصة في البلد بالتحقيق في قضايا جرائم الحرب التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إلى الوكالات المحلية لإنفاذ القوانين والإدعاء العام ومتابعتها على النحو الملائم.

وفي الحالة الراهنة، يبدو أن الحكومة الوطنية تحتفظ بالقدرة على ممارسة حق النقض إزاء إصلاحات المفوض السامي أو إبداء رأي نافذ بشأنها أو حتى إعاقتها. ونعرب عن امتناننا لملاحظة التأكيدات التي قدمها رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم بشأن التزام الحكومة بالتنسيق فيما يتعلق بهذه الإصلاحات.

ويتوجب على المجتمع الدولي أن يتحلى بالقوة وأن يعلم ما يفعل ويكفل أن يعلم الجميع أنه يتحلى بالقوة وأنه يعلم ما يفعل. ونود أن نهنئ اللورد آشدون على النهج الفعال الذي يتبعه في عملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك وعلى جهود الوساطة التي يبذلها فيما بين الجهات السياسية

الفاعلة في البلد. وأرجو له كل الخير فيما سماه بالطريق إلى بناء دولة البوسنة والهرسك واندماجها في الاتحاد الأوروبي الذي لا رجوع فيه.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أشكركم يا سيادة الرئيس، وأرجو لكم النجاح في رئاسة المجلس التي توليتموها لتوكم. كما أشكر الرئاسة الصينية والسفير وانغ غوانغيا لإدارته الحكيمة والفعالة للمجلس أثناء شهر شباط/فبراير.

واسمحوا لي أن أرحب بوجود رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك في المجلس. وتشهد مشاركته على الاهتمام الذي يتشاطره مع المجتمع الدولي في توطيد عملية الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وأود أن أشكر أيضا الممثل السامي اللورد بادي آشدون على إحاطته الإعلامية المثيرة للاهتمام حقا والتي رافقت تقريرا شاملا منيرا، (S/2004/146، المرفق، الضميمة) وأن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد له دعمنا الكامل في أنشطته المقبلة.

وسأتوخى الإيجاز لأن رومانيا تؤيد البيان الذي أدلت به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي.

وتعد البوسنة والهرسك بلدا هاما بالنسبة لرومانيا التي تولي أقصى الاهتمام لاستقراره وتنميته والتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون ولجميع الإصلاحات الضرورية التي تؤهله للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أرحب بالأنباء السارة الواردة من سراييفو بشأن التقدم المحرز على الأرض، الذي يعتبر إلى حد كبير نتيجة العمل الرائع الذي قام به اللورد آشدون ومكتبه. وكانت مساهمته في التطورات الإيجابية حاسمة حقا. ونعتقد في الوقت نفسه بأن هدف البوسنة والهرسك المتمثل في أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي يؤدي دورا رئيسيا في التقدم المحرز.

وفي هذا السياق، بوسعنا أن نرى أن البوسنة والهرسك تحرز تقدما ملموسا في جميع المجالات الهامة لتماسك الدولة، سواء من خلال إنشاء المجلس الأعلى للقضاء والإدعاء العام، أو إنشاء هيئة وحيدة عهد إليها بمسؤولية المسائل المتعلقة بالضرائب غير المباشرة أو سن قانون الدفاع. وتشهد تلك الإجراءات على أن البوسنة والهرسك لا تزال على الطريق السوي. ونأمل بأن يكون هذا السلوك بمثابة نموذج يحتذى لسائر منطقة غرب البلقان.

ومن الطبيعي أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وإننا نتيجة لذلك، على اتفاق تام مع الاستراتيجية التي اقترحها مكتب الممثل السامي من أربع نقاط، والتي ترمي إلى تعزيز سيادة القانون وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإقرار السيطرة المدنية على القوات المسلحة على صعيد الدولة. وكل هذه التدابير أساسية لتشجيع تقارب البلد نحو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وتوفر دراسة الجدوى التي أعدتها اللجنة الأوروبية وشروط الانضمام إلى عضوية الشراكة من أجل السلام في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي أفضل المؤشرات على الأولويات التي يتعين على البوسنة والهرسك أن تحددها سلفا لدفع تطلعها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونشجع سلطات البوسنة والهرسك على التعجيل بالإصلاحات الضرورية في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الإصلاح الاقتصادي وتحسين القدرات الإدارية وهما من الشروط الأساسية لبناء دولة مستقرة وفعالة وقادرة على الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وتشكل التدابير التي اتخذتها سلطات البوسنة والهرسك مؤخرا فيما يتعلق بتعيين القادة العسكريين تقدما هاما في الجهود الرامية إلى إصلاح القوات المسلحة التي طالب بها المجتمع الدولي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك بشأن عودة اللاجئين والإعمار وإعادة الممتلكات الذي يمكن أن يكون بمثابة نموذج يحتذى بالنسبة للمنطقة بأسرها. وأود في هذا الصدد، أن أؤكد أن التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيكون أوضح طريق يدل على التخلي عن نمط التفكير السابق وإبداء الرغبة في المضي قدما نحو مستقبل يتسم بمزيد من الاستقرار والأمانة.

وتبدي رومانيا اهتماما بالغا بإحراز تقدم في تعزيز الشرطة ومكافحة الجريمة المنظمة. ونود في هذا الصدد، أن نتأكد من أن سلطات البوسنة والهرسك والممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى العاملة على الأرض ستتخذ جميع التدابير اللازمة لحل المسائل التي أثارها اللورد آشدون بشأن عملية منح شهادة الصلاحية للشرطة. ونحن ممتنون للتوضيحات التي قدمت بشأن النقطة التي أثارها وكيل الأمين العام جان – ماري غيهينو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بأنشطة التعاون الإقليمي الهامة التي تضطلع بها البوسنة والهرسك بصفتها رئيس عملية التعاون بين بلدان جنوب شرق أوروبا. ولدينا اقتناع بأن البوسنة والهرسك سوف تواصل اشتراكها النشط حين تنتقل الرئاسة إلى رومانيا في أول نيسان/أبريل. علاوة على ذلك، تعمل رومانيا بالاشتراك مع البوسنة والهرسك على تنمية التعاون بشكل سليم على الصعيدين السياسي والاقتصادي. كما أن لنا وجوداً في البلد، حيث يشارك جنودنا وضباط شرطتنا في القوات الدولية العاملة هناك.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للتعاون القائم بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بهدف نقل مهمة قوة تحقيق الاستقرار إلى الاتحاد الأوروبي، مما يؤذن بنشوء رؤية مشتركة لدى هاتين الدعامتين لاستقرار البلقان تبعث على الاطمئنان إلى مستقبل المنطقة.

ويحدو رومانيا أمل متقد في أن يتميز عام ٢٠٠٤ بالنسبة للبوسنة والهرسك بقدر كبير من التقدم في إقرار سيادة القانون، وتوطيد دعائم النظام السياسي والاجتماعي، والتعايش بين الأعراق، والتنمية الاقتصادية.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أرجو لكم كل توفيق يا سيدي الرئيس في إدارتكم أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس. ويؤكد لكم وفد البرازيل تعاونه الكامل معكم.

كما نعرب عن امتناننا للسفير وانغ، الممثل الدائم للصين، الذي أدار أعمال المجلس الشهر الماضي بحنكة فائقة.

ومن دواعي سرور وفدي أيضاً أن يكون بيننا اليوم السيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، واللورد بادي آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، والسيد جان–ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وبالنظر إلى وجود السيد تيرزيتش، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن مدى سرورنا للتقدم الذي أحرزه شعب البوسنة والهرسك منذ التوقيع على اتفاق دايتون في عام ١٩٩٥. وتمكننا الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها اللورد آشدون، فضلاً عن شهادته الشخصية، من أن نحدد بجلاء المجالات التي تم فيها إحراز تقدم ملموس، وأن نفهم بشكل أفضل التطورات الأقل من ذلك إيجابية، التي يلزم إجراء تحسينات بشأنها.

(تكلم بالإنكليزية)

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ الأولويات الثلاث التي يلتزم بها اللورد آشدون، وهي ترسيخ سيادة القانون، ودفع عجلة الإصلاح الاقتصادي، ومواصلة تحسين أداء مؤسسات الحكم الرئيسية في البوسنة والهرسك وفاعليتها، فتلك هي المجالات الرئيسية لإحراز تقدم فعلي. ونرحب باعتماد البرلمان الاتحادي قانون الإجراءات المدنية، وبإنشاء مجلس أعلى للقضاء والادعاء على مستوى الدولة. وهذان مجرد مثالين على ما أمكن عمله عن طريق الحوار والتعاون. وجارٍ العمل على استحداث هياكل حكومية متعددة الأعراق، أو هي قائمة بالفعل، مما يبرهن على أن الحواجز العرقية يمكن اجتيازها من خلال الحوار والجهود المشتركة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

كذلك نحيط علماً بالتقدم المحرز بشأن تنفيذ مشروع إقامة دائرة جرائم الحرب، ووكالة المعلومات وحماية الدولة، وبإنجاز ولايات اللجان الثلاثة المنشأة لتعزيز الإصلاحات الهامة في الدولة، فضلاً عن برامج إعادة اللاجئين والمشردين في ظل أوضاع مستدامة.

وبغضّ النظر عن ذلك، يدرك المجلس بعض التحديات التي لا يزال من الضروري التصدي لها. وليست القيادة والسيطرة المشتركة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك على مستوى الدولة، وقانون مدينة موستار سوى نموذجين على ذلك. ورغم ذلك فإن الأجواء، بما فيها العلاقات مع دول الجوار، إيجابية ومشجعة.

وأودّ أن أشير أيضاً إلى الدور الهام الذي يؤديه الاشتراك البنّاء من جانب الشركاء الآخرين، وخاصة المفوضية الأوروبية وقوة تحقيق الاستقرار، وهي قوة متعددة الجنسيات تم نشرها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، في تقديم المساعدة والدعم المناسبين لهذه العملية. وأشدد أيضاً على الإسهام الكبير الذي تقدمه بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في تحقيق استقرار البوسنة والهرسك. ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن السلام في المتناول، إذ أن التضافر والتعاون الدوليين بالشكل المناسب يشكلان جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام.

وفي هذه الحالة بالذات، يشكل المناخ الأوروبي واحتمالات المشاركة الفعلية في الهياكل السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي عنصرين هامين في حفز جميع الأطراف المعنية على المشاركة في الوفاء بالتزاماتها إزاء عملية السلام. فالمعايير الأوروبية، التي يذكرها اللورد آشدون عدة مرات، جارٍ استيفاؤها، وينبغي أن نثني على جميع الأطراف للنتائج الطيبة المترتبة على جهودها.

وأخيراً، نرى من المشجع أن حكومات البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود تتخذ مزيداً من الخطوات لبناء علاقات جوار أفضل ولترسيخ السلام. ويثني وفدي عليها لإبدائها هذه الإيماءات الهامة، وندعوها إلى أن تنقل إلى جميع مواطنيها وشعوبها رسالة بمعاني النوايا الحسنة والثقة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأثق في أن أعمال المجلس في الشهر الحالي في ظل قيادتكم الممتازة ستكون مثمرة للغاية. كما أود أن أشكر أعضاء المجلس على ما قدموه لي من دعم وتعاون خلال فترة رئاسة الصين للمجلس الشهر الماضي.

وأرحب بالسيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، الذي قدم إلى نيويورك من أجل حضور جلسة اليوم وأدلى ببيان هام. وينبغي أن يتعرض المجلس بالدراسة المتأنية للمسائل التي أثارها والتوصيات التي قدمها.

وأود أن أشكر الممثل السامي، اللورد آشدون، على إحاطته الإعلامية التفصيلية، وأن أذكر مدى تقديرنا لجهوده

الدؤوبة من أجل المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام ومد يد العون لسكان البوسنة والهرسك في مهمة بناء دولتهم.

ومن دواعي سرورنا أن نعلم أن الحالة في البوسنة والهرسك آخذة في الاستقرار. فالعلاقات العرقية في تحسن، وعملية إعادة البناء الاقتصادي قد بدأت تؤتي ثمارها، وعملية إعادة اللاجئين تقترب من الاكتمال، والعلاقات مع البلدان المجاورة تتحسن يوماً بعد يوم. وهذا التقدم الذي لم يتأت بسهولة في عملية السلام في البوسنة والهرسك يبعث على الاطمئنان. ونود أن نهنئ حكومة البوسنة والهرسك وشعبها، ونرجو مخلصين أن تواصل الأطراف البوسنية بذل جهودها في هذا الصدد بالمضي في تحسين الثقة والتعاون فيما بينها واستمرار التقدم في صوغ عملية السلام.

وفي الوقت ذاته، نحيط علماً بالحاجة إلى مزيد من التحسين في بناء قدرات المؤسسات الإدارية على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك. ولا تزال عملية إصلاح الشرطة والقضاء بصفة خاصة تواجه بعض التحديات. ونرى أنه قد يكون من المناسب أن يجعل الممثل السامي تلك العملية إحدى أولويات عمله في النصف الأول من العام.

ونعرب عن تأييدنا لتعاون حكومة البوسنة والهرسك بنشاط مع الممثل السامي في الاضطلاع بأعماله. ونثق أن شعب البوسنة والهرسك سيواصل بمساعدة المجتمع الدولي إحراز التقدم في بناء الدولة، والانطلاق على الطريق المؤدي إلى التنمية المستقلة في وقت قريب، وأنه سيندمج في أوروبا في نهاية المطاف.

وسيكون للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك تأثير كبير على السلام والتنمية الدائمين في المنطقة بصفة عامة. وقد تابعت الصين دائماً عن كثب التطورات التي تستجد في البوسنة والهرسك. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي على الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي، ولوفد فرنسا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر الذي يُنتظر أن يحفل بقدر مكثف من العمل الناجح.

وأود أيضا أن أنقل تقدير وفد باكستان العميق للإدارة الماهرة التي وجه بها السفير الصيني وانغ أعمال المجلس في الشهر الماضي. وقد أبقى السفير وانغ أعباء عملنا خفيفة حتى اليوم الأخير، عندما استدعانا إلى جلسة في ساعة متأخرة من يوم الأحد.

وأود كذلك أن انتهز هذه الفرصة لتقديم خالص تعازينا إلى شعب وحكومة مقدونيا على الوفاة المفاجئة للرئيس ترايكوفسكي في حادث تحطم الطائرة في البوسنة والهرسك.

وأود أن أحيي رئيس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش، على حضوره في مجلس الأمن اليوم. وقد احتفلت البوسنة والهرسك في أوائل هذا الأسبوع، في ١ آذار/مارس، بالذكرى الثانية عشرة لاستقلالها. وقد وبعث الرئيس مشرف ورئيس الوزراء جمالي برسالتي تهنئة حارة للحكومة والشعب الشقيق في البوسنة والهرسك، وأود بدوري أن أنتهز هذه المناسبة اليوم لأتقدم مرة أخرى بأطيب المشاعر الأخوية إلى رئيس الوزراء. كما أود أن أؤكد له التزام باكستان الثابت والمستمر بصالح بلده وشعبه، وهو يسير في طريق السلام والازدهار.

ونحن كعضو في المجلس، سنستمر في تأييد الطلبات التي قدمها السيد ترزيتش هنا اليوم فيما يتعلق بدعم البوسنة والهرسك بغية تحقيق الأهداف المحددة.

أود كذلك أن أحيي اللورد آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على حضوره في مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الغنية

بالمعلومات، وأن أشكر وكيل الأمين العام غينو على العرض الذي قدمه.

اليوم، بعد مرور ١٢ عاما على الحرب المأساوية، أصبحت البوسنة والهرسك بلدا أكثر سلاما واستقرارا، وبعيدا كل البعد عن ساحات القتل والتطهير العرقي التي شهدتها في العقد الماضي. ويمثل ذلك، إلى حد كبير، شهادة على الالتزام الثابت للمجتمع الدولي بصالح البوسنة والهرسك. ولكن الفضل في التقدم يعود، بدرجة أكبر، إلى مثابرة ومهارة شعب البوسنة والهرسك وقيادته. فقد أظهر الشعب وقيادته تصميما على إعادة بناء الدولة التي مزقتها الأحقاد والاعتداءات والدسائس الدولية.

إننا نشيد بجهود اللورد آشدون المبذولة من أجل النهوض بسيادة القانون، وتسهيل عودة اللاجئين، ودعم جهود التعمير، والإصلاح الاقتصادي، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وبناء قدرات البلد على الإنتاج والعمالة. وقد ساعدت هذه الجهود على دفع البوسنة والهرسك إلى الأمام نحو أهداف السلام الدائم والاندماج الوطني.

ولكن اللورد آشدون نقل إلينا اليوم، أنه ليس كل شيء حتى الآن، على ما يرام في البوسنة والهرسك، وأن عودة نسيج التعايش الذي ساد قبل الحرب ما زال طموحا، وليس واقعا. وأشار إلى بطء وتيرة الإصلاح، مما يعيق التكامل الوطني. ونعلم أن النجاح الذي تحقق في باشكو لم يتحقق في موستار حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية السلام ما زالت مهددة من قبل شبكات الجريمة المنظمة، والشعوبيين المتطرفين ومجرمي الحرب الذين لم يلق القبض عليهم حتى الآن. ومن المدهش أن كراديتش وميلاديتش لا يمكن العثور عليهما في منطقة تقل مساحتها بكثير عن مساحة منطقة الحدود بين باكستان وأفغانستان، على سبيل المثال، والتي يفترض أن أسامة بن لادن يختبئ فيها. كما أن اللورد آشدون أعرب عن قلقه بشأن الانتعاش الاقتصادي في البوسنة والهرسك.

وقد أحطنا علما بملاحظة رئيس الوزراء ترزيتش بأن البوسنة والهرسك اليوم تعتبر ”مجرد بلد أوروبي آخر قطع شوطا كبيرا في عملية التحول“. لقد ربطت العلاقات التاريخية بين شعب باكستان وشعب البوسنة والهرسك، وتعززت هذه الروابط أثناء أحداث العنف المأساوية في تاريخ البوسنة والهرسك الحديث. ولذلك، نحن نلتزم بقوة بأهداف السلام والوئام والازدهار في البوسنة والهرسك، وبنهوض هذا البلد، مثلما قال اللورد آشدون، كقصة نجاح وكبلد أوروبي حديث.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أحذو حذو زملائي بالترحيب الحار برئيس الوزراء، السيد ترزيتش وزملائه، وأن أشكر الممثل السامي آشدون على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها لنا اليوم، وعلى كل الجهود التي يبذلها في البوسنة والهرسك.

وكما استمعنا في تقارير اليوم، نستطيع أن نلمس إحراز تقدم حقيقي في البوسنة والهرسك، واتخاذ خطوات هامة للإصلاح في مجال الدفاع؛ وفرض ضريبة قيمة إضافية موحدة على مستوى الدولة، إلى جانب خدمة جمارك على المستوى الوطني؛ والتقدم في تعزيز سيادة القانون وتشجيع الاستمرار في عودة اللاجئين والمشردين داخليا، الأمر الذي جعل استكمال تنفيذ برنامج قانون الملكية في متناول اليد؛ وقرار الممثل السامي باعتماد نظام أساسي لموستار.

هذه جميعها إنجازات هامة. وكلها تبرز رغبة شعب البوسنة والهرسك في أن يتجاوز انقسامات ودمار الحرب إلى مستقبل أكثر رخاء، كعضو مساهم كامل في المجتمع الدولي. وترحب الولايات المتحدة بذلك وستستمر في تشجيع وتأييد هذا الجهد.

إن الممثل السامي آشدون، بريادته لعملية التحول هذه، أثبت فعاليته كقائد، وأود أن أشكره على العمل الممتاز الذي يقوم به مع فريقه بالنيابة عن المجتمع الدولي وشعب البوسنة والهرسك. وبإمكانه أن يستمر في التعويل على الولايات المتحدة في معالجة التحديات المتبقية. وفيما يتعلق بمسألة الشرطة التي أشار إليها، فإننا نؤيد تأييدا كاملا وجوب احترام وصون قرارات الأمم المتحدة بشأن أفراد قوة الشرطة، وندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لهذا الغرض على الفور.

أود كذلك أن أشيد بالممثل السامي لاتخاذه إجراءات ضد أولئك الذين يقدمون المساعدات المالية والدعم السوقي للأشخاص المدانين بجرائم الحرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعملية احتجاز أصول ١٠ أفراد متورطين بدعم مجرمي الحرب الفارين من العدالة، وتنحية ميركو ساروفيتش من منصبه كنائب رئيس الحزب الديمقراطي الصربي، تُرسل إشارة واضحة في هذا الصدد. إن المجتمع الدولي مصمم على رؤية مجرمي الحرب المدانين يقدمون إلى العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش.

إن فشل السلطات المحلية، لا سيما في جمهورية صربتشكا، بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في دايتون، بأن تسلم الأشخاص المدانين إلى المحكمة الجنائية الدولية، يعيق تقدم البوسنة والهرسك نحو عودة الأوضاع الطبيعية والازدهار. إن الضغط الدولي والمطالبات بمحاسبة أولئك الأفراد والمنظمات الذين يدعمون الفارين من يد العدالة لن تزيد إلا قوة. وأولئك الذين يقدمون الملجأ للمدانين يمنعون جميع أبناء شعب البوسنة والهرسك، وبخاصة في جمهورية صربتشكا، من تحقيق المزيد من الأمن والرخاء من خلال الاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. وقد آن أوان تسوية هذه المسألة منذ زمن بعيد.

وبينما ستحاكم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كراديتش وملاديتش وغيرهم من الموظفين الكبار المسؤولين عن الجرائم، فمن المهم تحويل القضايا الأخرى إلى مقاضاة المحاكم الوطنية. وإنشاء محكمة محلية لجرائم الحرب يعد عنصرا أساسيا في استراتيجية استكمال عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفي تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

ونحيط علما بتعليقات الممثل السامي حول إعادة تنشيط ذلك الجهد ونأمل في أن نرى نتائج قريبا.

ولا يزال زعماء البوسنة والهرسك يواجهون تحديات كثيرة. وحتى تواصل البوسنة والهرسك كونها شريكا كاملا في الحرب الدولية على الإرهاب ينبغي لها أن تعمل بسرعة لإكمال إصلاحات قطاع الاستخبارات، بما في ذلك إقرار مشروع القانون الذي ينشيء وكالة استخبارات واحدة تحت سيطرة الدولة. وتحتاج السلطات إلى إصدار تعديلات لقانون وكالة الدولة للحماية والمعلومات، مع تزويد تلك الوكالة بسلطة تامة على مستوى الدولة للتحقيق والإنفاذ.

ونحن نثني على الهيئات التشريعية للكيانين وللدولة لعملها بجرأة لإقرار تشريع ينشيء قيادة وسيطرة للقوات المسلحة على مستوى الدولة. بيد أن التنفيذ البطيء لقانون الدفاع يمس برغبة البوسنة والهرسك في أن توجه منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي دعوة إليها للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام في نهاية حزيران/يونيه. وينبغي تعيين وزير للدفاع لديه الكفاءة والسلطة في أسرع وقت ممكن للإشراف على إنشاء وزارة للدفاع تابعة للدولة. وذلك شرط للعضوية في الشراكة من أجل السلام. وتنبغي أيضا مراعاة معايير الإصلاح الدفاعي الذي أقرته منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي.

ونرحب بالتطورات الكثيرة الباعثة على التشجيع التي نقلها الممثل السامي. بيد أننا نردد دعوة اللورد آشدون إلى تحقيق تقدم بسرعة أكبر بشأن مسائل حاسمة الأهمية والإصلاح، وارحب بعبارات الالتزام من جانب رئيس مجلس الوزراء. وبالتنسيق مع الممثل السامي وكثير من الدول المؤيدة فإن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الذين يريدون في البوسنة والهرسك أن يحركوا بلدهم صوب مستقبل مستقر بوصفه بلدا ديمقراطيا وشريكا قويا في الشراكة الأوروبية – الأطلسية.

السيد اهو – غليل (بنن) (تكلم بالفرنسية): يهنئكم وفد بلدي، سيدي، على تولي فرنسا لرئاسة المجلس عن هذا الشهر. ونحن نتعهد لكم بتقديم تعاوننا التام في السعي إلى التوصل إلى حلول للمشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ونكرر أيضا ذكر تقديرنا للصين على المهارة التي أدار بها وفدها أعمال المجلس في شباط/فبراير.

ونرحب بحضور رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك بيننا. ونقف إلى جانب بلده دعما للتقدم الكبير المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلام. لقد قام بعمل ممتاز في بيانه التفصيلي اليوم.

ونحيط علما باهتمام كبير بالتقرير الذي قدمه الممثل السامي مؤخرا لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. ويقدم التقرير بيانا قويا بالتقدم الذي أحرزه ذلك البلد في السنوات القليلة الماضية وبالأعمال الجارية ذات الصلة بتوطيد تلك المكاسب. ونحيط علما أيضا بالملاحظات الهامة جدا التي أبداها السيد جين – ماري جايهينو.

ونحيط علما بأن البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما قاطعا بالسير على طريق المصالحة الوطنية والإعمار. وتُنشأ مؤسسات تدريجيا وتبذل جهود باسم جميع الذين عانوا خلال الحرب ويتوقعون إقامة العدالة ودفع التعويضات. وقد عاد إلى الوطن عدد كبير من اللاجئين والمشردين. وفضلا عن ذلك، فإن كثيرا من الإصلاحات التي نفذت تساعد في الانتعاش الاقتصادي التدريجي للبلد. ونعتقد أن البوسنة والهرسك، اذا واصلت السير على هذا المسار، ستتمكن من التغلب على ماضيها المأساوي مرة واحدة وإلى الابد.

ونحث سلطات البوسنة والهرسك على البحث عن حلول مناسبة لمشاكل البلد المؤسسية، وخصوصا فيما يتعلق بالشرطة وإنشاء دائرة جنايات الحرب.

وعلى المستوى السياسي، يقلقنا أن نحيط علما بالصعوبات التي تمت الإشارة إليها، من قبيل الخلافات العرقية والتوتر بين الطرفين الرئيسيين. ونشجع بإخلاص الطرفين على إجراء الحوار بروح بناءة ووفقا للمعايير الديمقراطية. ونأمل في أن تُهيئ الانتخابات البلدية المقرر اجراؤها في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٤ الظروف المثلى لترسيخ جذور الديمقراطية في جميع أنحاء البلد.

وبالنظر إلى أن المحافظة على الوضع القائم في موستار تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار البلد، من المُلح حل مشكلة وضع المدينة. ولذلك نرحب بالاستراتيجية التي اعتمدت لإعادة توحيد المدينة. ونشجع الممثل السامي على إجراء الحوار مع مختلف الجماعات العرقية المعنية لتحقيق الحل الافضل للمشكلة.

وفيما يتعلق بسريبرينيتسا، يعيد وفد بلدي ذكر شعوره بالشفقة على آباء ضحايا الحرب. ونأمل في أن تحل قريبا المسألة المؤلمة، مسألة المفقودين والأشخاص الذين ماتوا حتى يمكن للمدينة أن تجد القوة المجددة لمجابهة مستقبلها.

ونرحب بالعلاقات المنسجمة التي أنشأتها البوسنة والهرسك مع جيرانها. إن الاتفاق الثلاثي بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود بشأن رسم

الحدود وحرمتها بين هذه البلدان سيضمن السلام والاستقرار في المنطقة.

ونرحب أيضا بخطة الممثل السامي المستكملة لتنفيذ المهمة. ونكرر ذكر تأييدنا القوي له عند اضطلاعه بمهامه الرئيسية التي تنتظره والتي اعتبرها ضرورية لإكمال ولايته: ترسيخ حكم القانون وإصلاح الاقتصاد وتعزيز الحكم الصالح وإنشاء سلطة سياسية وإقامة سيطرة مدنية على القوات المسلحة. وهذه المهام ذات أهمية حيوية لمستقبل البلد.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، ونعبر عن امتناننا للسفير وانغ غوانغيا ووفده على قيادتهما الفعالة والكفؤة لأعمالنا في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أشكر الممثل السامي اللورد بادي آشدون على إحاطته الاعلامية الشاملة حول الحالة في البوسنة والهرسك. ونرحب أيضا بوجود السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بيننا.

وكما أشار تقرير اللورد آشدون، أحرز تقدم كبير في ترسيخ حكم القانون والانتعاش الاقتصادي وتعزيز القدرات المؤسسية للبوسنة والهرسك ابتغاء تمكينها من أن تؤدي دورها بوصفها دولة ذات سيادة. ومن الواضح أن وفد بلدي لا يسعه الا أن يرحب بهذه التطورات.

إن النتائج المحققة في عملية الإصلاح خلال الفترة قيد النظر تعزز هدفنا المشترك، وهو جعل البوسنة والهرسك دولة قوية ومستقرة، وهدف إنهاء تشظية سلطاتها وامتيازاتها. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بنقل سلطات معينة من الكيانين إلى الدولة المركزية عن طريق وضع سياسة دفاعية متكاملة بإقامة قيادة وسيطرة مشتركتين للقوات المسلحة ووزارة دفاع على مستوى دولة البوسنة والهرسك.

وثمة عنصر آخر من عناصر التقدم الكبير صوب تعزيز دولة البوسنة والهرسك. وذلك العنصر هو دون شك اعتماد قانون فرض الضريبة غير المباشر، وإلغاء ادارتي الجمارك للكيانين وإنشاء نظام موحد لفرض الضرائب غير المباشر على مستوى الدولة.

وستتمكن يقينا البوسنة والهرسك من زيادة توطيد هذه المنجزات القيمة عن طريق اعتماد قانون بشأن إصلاح قطاع الاستخبارات ابتغاء التناول الفعال للتهديدين المتمثلين في الإرهاب والجريمة المنظمة، لمصلحة جميع السكان في البوسنة والهرسك. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن قرار اللورد آشدون بإعادة توحيد مدينة موستار سينهي فرقة دامت ١٢ سنة وسيتيح لجميع السكان الفرصة للمشاركة على نحو جماعي وعادل في إدارة شؤون مدينتهم. ومن الواضح أن إعادة توحيد موستار، بالإضافة إلى كونها أمرا رمزيا للغاية، تساعد على تحقيق توحيد دولة البوسنة والهرسك وإنشاء هياكل موحدة ومجتمع متسامح متعدد الأعراق سيتغلب على الانقسامات العرقية التي سادت تلك المدينة.

والإجراءات التي شُرع في اتخاذها مؤخرا في مجال الإصلاح القضائي مكنتنا أيضا من تقييم التقدم المحرز في بسط سيادة القانون في البوسنة والهرسك وفي الاعتراف بأولوية القانون والعدالة. ويعتزم النظام القضائي الجديد في البوسنة والهرسك ضمان احترام القانون وإقامة نظام وطني قادر على استلام مهام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكفالة نجاح استراتيجية إنهاء عملها. وفي هذا الصدد، هناك حتمية مطلقة للبحث بشكل نشط عن مجرمي الحرب الذين ما زالوا طلقاء واعتقالهم ومحاكمتهم.

وبعد قولي هذا، يتطلب إعمار البوسنة والهرسك أيضا وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ونأمل

أن تتمكن ''مبادرة الجرّافة'' من تجاوز عقبات تحرير الاقتصاد والنمو الاقتصادي وضمان توفير فرص العمل.

علاوة على ذلك، يتطلب إعمار البوسنة والهرسك وتوحيدها مصالحة وتعايشا حقيقيين بين مختلف طوائف البلد. وفي هذا الصدد، من الضروري تطوير التفاهم والثقة المتبادلين بين كل عناصر البوسنة والهرسك والتغلب على مشاعر الاستياء وردود الفعل العرقية. ومما يبعث على التشجيع من ذلك المنظور، أن نلاحظ عودة ما يقرب من مليون لاجئ ومشرد إلى ديارهم الأصلية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. ونأمل أن يتسنى للـ ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ الباقين أن يعودوا على وجه السرعة.

لا بد لشعب البوسنة والهرسك أن يرتفع فوق خلافاته ويستعد لأن يتحمل وحده المسؤولية عن مستقبله. وفي هذا الصدد، كان الإعلان المشترك الذي أصدرته مؤخرا جميع الأطراف الممثلة في مجلس نواب البوسنة والهرسك – والذي أعلنت فيه استعدادها لإيجاد توافق آراء وتحقيق الأهداف التي حددها اللورد آشدون – بادرة إيجابية قوية ينبغي أن ندعمها.

أخيرا، يتمنى بلدي كل النجاح للممثل السامي في جهوده. ونحن نشجعه على مواصلة تنفيذ برنامجه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على الكلمات الطيبة التي وجهوها إلي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

بداية، أرحب كثيرا بحضور السيد عدنان ترزيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك. لقد استمعنا إليه بعناية. وأشكر اللورد آشدون والسيد غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وإني أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لأيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذا سأقتصر على ملاحظتين.

أولا، أود أن أؤكد من جديد دعم فرنسا للإجراءات التي اتخذها اللورد آشدون في البوسنة والهرسك – وهي إجراءات نقدرها كثيرا. والأولويات التي حددها لبعثته هي أيضا أولوياتنا: سيادة القانون والعدالة، والإصلاح والتنمية الاقتصادية، ومكافحة الجريمة المنظمة، والإصلاحات الهيكلية، وعمليات العودة. ولقد مكنتنا عزيمته من إحراز المزيد من التقدم في تلك المسائل. وأنوه على وجه الخصوص بإنشاء مجلس وطني أعلى للقضاة والمدعين العامين، وإعادة تنظيم قطاع الدفاع على الصعيد الوطني، واستحداث إدارة وطنية لجباية الضرائب غير المباشرة. وسيساعد ذلك التقدم على بناء دولة عصرية تتوافق مع العلاقة الآخذة في التعمق مع الاتحاد الأوروبي، حسبما تم تأكيده في مؤتمر قمة تيسالونيكي في حزيران/يونيه الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الممثل السامي على دوره في قيادة البوسنة والهرسك نحو اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

ثانيا، أود أن أشدد على يقظتنا الكبيرة إزاء التنفيذ الفعلي للإصلاحات التي حققها الممثل السامي. ونحن في الواقع، نلاحظ أن المقاومة المحلية تتدخل أحيانا في اعتماد وتنفيذ إصلاحات معينة. وفيما يتعلق بالقضية المحددة المتمثلة في إجازة الشرطة المحليين، نناشد سلطات البوسنة والهرسك أن تحترم القانون الدولي. ولقد أصغينا بعناية إلى ملاحظات اللورد آشدون والسيد غينو بشأن تلك المسألة. كما نولي اهتماما كبيرا لتعاون جميع سلطات البلد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.

وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم، سيدي، لمجلس الأمن، أرجو أن تسمحوا لي بتهنئتكم على توليكم لمهامكم. كما أود أن أتقدم بتهنئتي للرئيس السابق، السفير وانغ غوانغيا ممثل الصين، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس في شباط/فبراير.

وأود أولا أن أشكر اللورد آشدون على تقريره الشامل والمنير. ثانيا، يسعدني كثيرا أن أحيي السيد عدنان ترزيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك على حضوره. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان — ماري غينو على إسهامه المفيد جدا هذا الصباح.

إن عمل الممثل السامي يكتسي أهمية كبرى للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون وتوحيد البوسنة والهرسك. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على دعمه للممثل السامي آشدون — الذي هو أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك — وخصوصا لتركيزه على النهوض بحكم القانون وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل من خلال الإصلاحات.

إن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، الذي عقد في تيسالونيكي في حزيران/يونيه الماضي، أكد بوضوح على أن الهدف المشترك للاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة هو إدماجها في الهياكل الأوروبية. وسيتحقق ذلك من خلال تنفيذ عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المعززة. والمعدل الذي تحرز به بلدان المنطقة تقدما إضافيا نحو الاتحاد الأوروبي هو الآن في أيديها فعلياً. وسيعتمد هذا المعدل على أدائها الفردي في تنفيذ الإصلاحات، مع دعم كامل لها من الاتحاد الأوروبي.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في عملية الإصلاح. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدمت المفوضية الأوروبية دراستها لجدوى استعداد البوسنة والهرسك للتفاوض على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ويطالب الاتحاد الأوروبي حكومة البوسنة والهرسك بتعزيز جهودها لتحقيق الأولويات الـ ١٦ الواسعة النطاق — بما فيها تحسين الحكم والإدارة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وإجراء تحسينات في مجال حكم القانون، والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، والإصلاحات الاقتصادية — التي حددتها دراسة الجدوى باعتبارها أساسية لاتخاذ أي قرار بشأن بدء المفاوضات على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وتأمل المفوضية أن تتمكن من تقديم توصية بشأن البدء في مثل هذه المفاوضات في النصف الأخير من عام ٢٠٠٤. ويساعد الاتحاد الأوروبي الآن في تحقيق تلك الإصلاحات، بما في ذلك ما يتم عبر الدعم المستهدف في إطار برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار.

وستستوثق الشراكة الأوروبية مع البوسنة والهرسك من اتفاق حكومة البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي بشأن الأولويات الشاملة للعمل. وتقوم المفوضية الأوروبية

بتوضيح هذه الشراكة في سياق الإصلاحات الـ ١٦ المحددة في دراسة الجدوى. كما أن المجلس الأوروبي قرر أن إحدى الأوليات الأولية الأربع للاستراتيجية الأمنية الأوروبية هي وضع سياسة شاملة ومتماسكة للبوسنة والهرسك.

وأحرز تقدم هام في البوسنة والهرسك في مجالات مثل إصلاح السلطة القضائية والدفاع. بيد أن سرعة الإصلاح خفت. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتنشيط الاقتصاد وتوطيد الهياكل المركزية للدولة. وتقع هذه المسؤولية على عاتق السلطات المحلية، التي تحتاج إلى أن تشارك بشكل كامل في عملية الإصلاح. كما أن تعاون هذه السلطات مع المجتمع الدولي أمر ضروري. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما القرار الأخير للورد آشدون بوضع نظام أساسي جديد لمدينة موستار.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة الرسالة الواضحة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، التي تعرب عن الحاجة إلى أن تقوم بلدان المنطقة بتحسين وتكثيف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. فالتعاون التام مع المحكمة، وخاصة التعاون المحسن في إلقاء القبض على المتهمين ونقلهم إلى لاهاي، يشكل أمرا حيويا للمزيد من التحرك صوب الاتحاد الأوروبي، مثله مثل الامتثال لطلبات المحكمة للوثائق والحصول على المحفوظات وتوفير الشهود. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتقديم كارادیتش وملاديتش وغوتوفينا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

ويساند الاتحاد الأوروبي العمل الذي يبذله الممثل السامي آشدون بغية إنشاء دائرة خاصة لجرائم الحرب في إطار محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وهذه خطوة هامة في بناء مؤسسات العدالة في البوسنة والهرسك. وهي ستسهم في التقدم الكبير الذي يحرز في البوسنة والهرسك نحو إقامة مجتمع يستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويشارك الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق في ضمان الأمن في البوسنة والهرسك من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن حزننا العميق إزاء الوفاة المفاجئة لرئيس البعثة، المفوض سفين فريدريكسن، مؤخرا. ونتقدم بدعمنا الكامل لخلفه، المفوض كيفين كارتي، إذ يضطلع بالمهام الصعبة التي تنتظره. ومن المهم أيضا إحراز تقدم في حل المشاكل القانونية الناشئة من إجراءات عملية منح الاجازات القانونية للشرطة، كما نتطلع إلى بذل جهد تعاوني متجدد مع الأمم المتحدة نحو معالجة هذه المسألة.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي أيضا على استعداده لإيفاد بعثة متابعة إلى قوة تثبيت الاستقرار، في سياق التكامل الأوروبي وإتباع نهج شامل متماسك نحو البوسنة الهرسك. وفي ذلك الصدد، أكملنا حتى الآن عملا تحضيريا بالتشاور الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي، مع إبقاء سلطات البوسنة والهرسك مشاركة بشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي ببيان مختصر، والصيغة الكاملة للبيان يجري تعميمها وهي متوفرة في موقع بعثة كرواتيا على الانترنت. واسمحوا أن أستهل بياني بمشاركة الآخرين في الإعراب عن الشكر للورد آشدون على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية والمشجعة.

ما فتئت البوسنة والهرسك موضوعاً مدرجاً في جدول أعمال مجلس الأمن منذ سنوات، وسأكون مقصرا إن لم اعترف بالنجاح الهام الذي تحقق تحت إشراف الأمم المتحدة، بدءا بتحقيق الاستقرار العسكري عن طريق قوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار إلى إصلاح الشرطة من خلال قوة الشرطة الدولية وعودة اللاجئين. وهذا السجل

النموذجي للمجتمع الدولي للإنجازات في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة وتحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع يتعين أن يحذو حذوه جهد مماثل في ميدان الفرص الاقتصادية.

إن كرواتيا، بوصفها بلدا ملتزما على نحو لا رجعة فيه بعملية التكامل الأوروبية، تدرك أن توقعا واضحا لا لبس فيه بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لجميع بلدان جنوب شرقي أوروبا يشكل أفضل حافز لعمليات الإصلاح في كل من تلك البلدان وفي المنطقة بشكل عام. والنتيجة المباشرة لهذا هي تمديد الاستقرار الديمقراطي وتوسيع المنطقة الأوروبية للسلام والتعاون والتنمية لتشمل البوسنة والهرسك وبقية منطقة الجوار الأوسع لكرواتيا. إننا ندرك الفرصة التي تتكشف أمامنا وندرك المسؤولية التي تترتب عليها، ونحن على استعداد للتصرف بشأن كلتيهما.

وترغب كرواتيا في أن تحظى بالبوسنة والهرسك الموحدة جارا وشريكا لها؛ دولة مستقرة ومزدهرة، لها مؤسسات قوية وآليات اقتصادية متجانسة تتعاون بنجاح مع جميع الدول الأخرى في المنطقة. وتفتح العلاقات السياسية المتبادلة بين بلدينا آفاقا واعدة للنهوض بالتعاون الاقتصادي. وقد ظل الاتفاق الثنائي للتجارة الحرة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك مطبقا منذ عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت، يحقق التبادل التجاري نموا تبلغ نسبته ٣٠ في المائة كل عام؛ وبلغت جملته بليون دولار العام الماضي. وكرواتيا ضمن المستثمرين الكبار في البوسنة والهرسك، كما أن البوسنة الهرسك تشكل احد أهم الأسواق بالنسبة لكرواتيا. وستستمر كرواتيا ومؤسساتها، وخاصة البنك الكرواتي لإعادة البناء والتنمية، في تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البوسنة والهرسك بغية تعزيز التنمية وزيادة التبادل المشترك.

إن الاستثمارات في البوسنة والهرسك أكبر بكثير من مجرد عملية مالية أو التنفيذ الموجه لاستراتيجية اقتصادية مربحة. فهي أيضا استثمارات كبيرة العائد في الاستقرار والتعاون والتنمية والديمقراطية في جنوب شرقي أوروبا.

وتؤيد كرواتيا بشدة الإصلاحات التي بدأت، خاصة في تعزيز النظام القضائي وإصلاح القطاع العسكري وإنشاء سوق وحيدة.

ويبدو أن هناك دينامية جديدة تنشأ في إطار الكيان السياسي للبوسنة والهرسك، وهي دينامية مستعدة لاعتناق ملكية عملية الإصلاح. وذلك تطور ايجابي تؤيده كرواتيا بشكل تام. وتشكل عملية تولي زمام المستقبل الخاص بالمرء مهمة عصيبة، ولكنها الطريقة الوحيدة للمضي قدما ولإقامة دولة قادرة على البقاء ومستعدة للأداء بشكل ناجح في المجالين الأوروبي والعالمي.

ويبقى الالتزام السياسي لجميع قادة الأمم الثلاث التي تكون البوسنة والهرسك بتنفيذ اتفاق دايتون وببناء المؤسسات أمرا ضروريا. وفي ذلك الصدد، تؤمن كرواتيا بأن مسألة التغيير الدستوري من خلال المؤسسات في البوسنة والهرسك يشكل اهتماما شرعيا كما يشكل الحق الحقيقي للأطراف السياسية الرئيسية.

ومساعدة كرواتيا للكروات في البوسنة والهرسك شفافة وموجهة بشكل أساسي نحو البرامج الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويظل رفاه الكروات في البوسنة والهرسك والحماية الكاملة لجميع حقوقهم اهتماما استراتيجيا لجمهورية كرواتيا. وحينما يتعلق الأمر بالوضع الحالي للكروات في إطار البوسنة والهرسك، لا بد للمرء أن يقول إن هناك مجالا كبيرا للتحسن. وفي ذلك السياق، نأمل أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية لضمان المساواة بين جميع الشعوب التي تكون البوسنة والهرسك. وكرواتيا إذ تقدم دعمها القوي للكروات في هذه الدولة المجاورة، فإنها ستستمر في الوقت نفسه في دعم حرمة أراضي البوسنة

والهرسك والجهود المبذولة لمتابعة جميع الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والسياسية المطلوبة.

وعلاوة على ذلك، تعلن كرواتيا استعدادها لمساعدة البوسنة والهرسك كي تنجح في اغتنام الفرصة التاريخية للانضمام إلى عضوية الشراكة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل القريب. وكرواتيا مستعدة بشكل مماثل لمساعدة البوسنة والهرسك على الوفاء بطموحاتها فيما يتعلق بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وإننا على ثقة بأن اتجاه كرواتيا صوب الاتحاد الأوروبي، وهو ما ننظر إليه بتفاؤل، سيعود بالنفع على رفاه البوسنة والهرسك أيضا.

وختاما، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك، كدولة مجاورة وشريكة، تبقى في مكانة متقدمة بين أولويات كرواتيا. وتعزيز الظروف المؤاتية لزيادة التنمية الاقتصادية، والاحترام الكامل لسيادة القانون، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وبناء الخدمات المدنية ومؤسسات الدولة هو السبيل الواضح الذي ينبغي أن تسلكه البوسنة والهرسك. وكرواتيا مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة لجعل هذا الطريق الصعب أمام البوسنة والهرسك قصيراً قدر الإمكان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك الإدلاء ببيان إضافي، وأعطيه الكلمة.

السيد ترزيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الذي قدمه الوفد): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مرة أخرى.

طرح الممثل الدائم للمملكة المتحدة سؤالا بشأن استراتيجية المجتمع الدولي للخروج في حالة البوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بنا، فإن استراتيجية الخروج واضحة المعالم. أولا، تحدد إطار زمني وتوقيتات نهائية لانضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. بحلول عام ٢٠٠٩، ستنضم البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. ونود أن يؤازرنا المجلس ويشجعنا في ذلك المسعى.

ثانيا، أود أن يبدأ المجلس في اعتبار البوسنة والهرسك قصة نجاح للمجتمع الدولي، لأنها كذلك فعلا.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يدعم الممثل السامي في عزمه على نقل اختصاصاته إلى الحكومات المحلية في البوسنة والهرسك.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يدعم حكومتي في الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وكذلك في مكافحة الجريمة المنظمة.

معا، سنهيئ في البوسنة والهرسك بيئة مؤاتية لتنفيذ تلك الإجراءات. والممثل السامي، وأنا شخصيا، نرغب بشدة في تغيير دور مكتب الممثل السامي فيما يتعلق بصنع القرار في البوسنة والهرسك ريثما تجرى الانتخابات في عام ٢٠٠٦. وحبذا لو دعمنا المجلس في ذلك الشأن.

وبإيجاز شديد، بالنسبة لسحب الترخيص من رجال الشرطة، ففي صدارة أولوياتنا فعلا الامتثال للصكوك القانونية للأمم المتحدة. والبوسنة والهرسك تقبل بالتزاماتها الدولية. لكن، شأنها شأن أي بلد آخر، فإنها ملتزمة بالصكوك القانونية الدولية، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تشكل جزءاً من دستورنا. لذلك، فالمسألة معقدة نوعا ما. ومن جانبنا، سنحاول الوفاء بالتزاماتنا حيال القانون الدولي. وفي نفس الوقت، فإننا نأمل في الوفاء بكل الجوانب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للورد آشدون للتعقيب على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

اللورد آشدون (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى تأخر الوقت، أتذكر أيام انتخبت للمرة الأولى كعضو شاب في البرلمان البريطاني. لدهشتي، فقد فزت على عضو قديم في البرلمان ينتمي إلى حزب آخر. وبعد إعلان النتائج، جاءني قائلا ''يا بُنَيّ، أهديك نصيحة واحدة: لا تطل الحديث أمام جمهور يترقب أن يتناول طعامه''. وأنا أدرك أنني أعطل أعضاء المجلس عن تناول طعامهم. ولذلك، أعتقد أنه يجدر بي توخي السرعة والإيجاز.

سأحاول أن أرد على النقاط التي وجهت إليّ تحديدا. لكن، أود أن أعبر بإيجاز عن شكري للبلدان التي كرست بياناتها للإعراب عن الدعم لنا. وإن كنت سأتطرق إليها في عجالة، فلا يعني ذلك التقليل من العرفان الذي أعرف أن زملائي في المجتمع الدولي، والسلطات في البوسنة والهرسك أيضا، يشعرون به إزاء عبارات التأييد تلك، التي تراوحت بين التأييد الشفوي هنا في المجلس – بكل ما تنطوي عليه من قيمة – إلى الدعم العملي من حيث التزويد برجال الشرطة والقوات في الميدان. وأود أن أتوجه بالشكر الخاص إلى شيلي وإسبانيا وأنغولا والفلبين ورومانيا والبرازيل والصين وباكستان وبنن وفرنسا. لقد أعرب ممثلوها عن تأييدهم، وأنا ممتن جداً لذلك. وأبدى آخرون ملاحظات محددة سأتطرق إليها فيما آمل أن يكون ردا موجزا.

أتناول أولا تلك المسألة الحساسة جدا، كما وصفها رئيس الوزراء ترزيتش عن حق تماما، بأنها مسألة معقدة جدا، تلك المتعلقة بسحب تراخيص رجال الشرطة، التي قدم السيد غينو إسهاما هاما ومفيدا جدا بشأنها في وقت سابق. وأنا ممتن له على تعاونه وعلى العمل الذي نؤديه معا منذ بعض الوقت.

إن الموقف رهن بالمجلس، فهو صاحب القرار. وهذه ليست مسؤوليتي. بل هي مسؤولية المجلس. هذا المجال أنيط بولاية من الأمم المتحدة بموجب المرفق ١١ لاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. وولايتي تندرج في إطار المرفق ١٠. لذلك، آمل أن يعالج المجلس ذلك الآن وفقا للخطوط التي اقترحها السيد غينو. وأنا على استعداد للمساعدة في تلك العملية، إلا أن العمل هنا يقع على عاتق المجلس.

وبهذه المناسبة، أود أن أضيف أنه مثلما أن ولايتي لا تمتد حالياً إلى مجال يتصل بالمرفق ١١ – وليس بولايتي، بموجب المرفق ١٠ – فذلك ينطبق أيضا على بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، حيث يتم التفاوض بعناية بشأن هذه الولاية وهي لا تشمل – في الوقت الراهن على الأقل – المشاركة في تنفيذ قرارات تصدر في إطار كامل سلطة مجلس الأمن. وقد تكون ولايتها بحاجة إلى تغيير كيما تنخرط في تلك العملية. تلك نقطة قانونية، وإن كنت أعتقد أنها نقطة هامة ينبغي توضيحها للمجلس.

وكما استمع المجلس إلى ما قاله رئيس الوزراء ترزيتش، سيكون من الصعب جدا جدا أن تقوم سلطات البوسنة والهرسك بتنفيذ تلك العملية. فهناك ١٥٠ استئنافا أمام محاكم البوسنة والهرسك، تمس أقوات المواطنين. صحيح أنها كانت مسؤولية البوسنة والهرسك أن تسن التشريعات الملائمة قبل عام مضى. تلك حقيقة، ولكنها ليست كل الحقيقة. فهناك آخرون معنيون. وفي تلك المرحلة، كانت البوسنة والهرسك تفعل ما يطلب منها أن تفعله بالنسبة للمسائل المتصلة بالشرطة. وأعتقد أن من المهم أن أسجل أمام المجلس أنه رغم وجوب أن يتم ذلك بالطريقة التي اقترحها السيد غينو والتي أكد عليها الأعضاء كافة، إلا أنه ينبغي أن يتم بعناية وحساسية.

وأتوجه إلى المجلس بمناشدتين ليس إلاّ. أؤكد أولا على النداء الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة، فلا بد من استعراض العملية بشكل من الأشكال هنا، ليس لمجرد إقامة العدل ولكن لضمان أن يرى الجميع أن العدل يتحقق.

ثانيا، في ضوء الصعوبات البالغة التي قد يسببها ذلك لحكومة رئيس الوزراء ترزيتش، آمل أن يتم ذلك بطريقة أعرف أن السيد غينو ينوي العمل بها على أي حال: أي بالتشاور مع سلطات البوسنة والهرسك. وأعتقد أنه ينبغي إشراك تلك السلطات في تنفيذ هذه العملية. وفي تقديري أنه سيكون من الخطأ بالنسبة لنا أن نعمل بدون التشاور معهم. وقد استمع المجلس إلى التزام رئيس الوزراء ترزيتش بأن يفعل ما هو ضروري. وأعتقد أن من الضروري إشراكهم في دائرة المشاورات عندما يقرر المجلس كيفية المضي قدما. ومع ذلك، فليس ثمة شك في وجوب إنفاذ سلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذه المسألة بالكامل، وليس ثمة شك بشأن النتيجة المتوخاة.

أود أن أعلق بإيجاز على بعض الملاحظات الأخرى. فقد ذكر ممثل روسيا أن كل هذه الإصلاحات تمت في إطار دايتون، وهو محق في ذلك. أعتقد أننا ربما سمحنا في الماضي باستغلال فرص الإعاقة الموجودة في اتفاق دايتون. وما تعلمناه في السنة أو الـ ١٨ شهرا الأخيرة – وهنا أعرب عن امتناني للدعم الذي قدمه الاتحاد الروسي في هذا المجال – هو أننا بدأنا نستغل فرص الإصلاح التي يوفرها إطار دايتون.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن الصلاحيات المخولة لي محدودة باتفاق دايتون؛ فإنني لا أستطيع تجاوزه. ما نحتاجه لإصلاح البوسنة والهرسك يجب إنجازه في إطار دايتون، باستخدام الإجراءات التي ينص عليها الاتفاق نفسه لتعديله.

وبالنسبة لموضوع صلاحيات بون، دأبت وسأواصل اتباع ممارسة تقوم على التنسيق الوثيق مع زملائي في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام ومع سفراء المجلس التوجيهي في البوسنة والهرسك، وبصورة رسمية في اجتماعاتنا الدورية خلال السنة. إننا لا نتفق دائما على طريقة المضي قدما. لكنني ممتن حقا لدعم أعضاء مجلس تنفيذ السلام، خاصة عندما لا يتفقون بصورة كاملة مع كل ما أقوم به. وهذا التماسك مهم جدا لنا.

تكلمت ألمانيا عن هوية الانتماء إلى الدولة. ما أعتقد أننا نشهده في البوسنة والهرسك، وما يشاهد الآن، هو ميزة النظر إلى الأشياء كعملية جارية وليس كحدث منفصل. ما نحتاجه هو عمليات جارية تنقلنا من النقطة التي وصلنا إليها إلى النقطة التي نريد الوصول إليها. صحيح أنه يوجد، كما قالت ألمانيا، كثيرون في البوسنة والهرسك – الكروات – لا يشعرون بالانتماء إلى البوسنة والهرسك. وصحيح أيضا أن كثيرين من الصرب في جمهورية صربسكا لا يشعرون بالانتماء إلى دولة البوسنة والهرسك. لكنني لا أستطيع أن أصدر قانونا يأمرهم بأن يحبوا دولتهم – مهما طلب البعض مني أن أفعل ذلك.

ما نستطيع أن نفعله – وما هو ممكن عمليا – هو بناء دولة كفؤة ناجحة تخدم مواطنيها. وبعدئذ، عندما تخدم الدولة مواطنيها بتيسير تمتعهم بسيادة القانون، وحصولهم على فرص العمل وفرص تعليم أطفالهم وعلى خدمات صحية لائقة – سيبدأ المواطنون، بمرور الزمن، بوضع ثقتهم بالدولة وبعدها سيتولد لديهم الشعور بالانتماء إليها. إن استحداث هوية الانتماء إلى الدولة لدى المواطن ليس حدثا منفصلا، بل عملية جارية. وتلك العملية تبدأ بتوفير الحكم الصالح للمواطنين، وهذا شيء أعرف أن رئيس الوزراء ملتزم به، وأنا كذلك.

سألت المملكة المتحدة عن السياق الإقليمي. هذا حيوي جدا لنا. فلن يتسنى لنا تحقيق التقدم في البوسنة

والهرسك – كما قال ممثل كرواتيا – إلا يدا بيد مع جيراننا. فمنطقة البلقان إما تتحرك قدما في صف واحد أو أنها ستراوح مكانها. وقد لمسنا في الماضي مقدار الضرر الذي ألحقه هذا، مع سوء النوايا، بمستقبل البوسنة والهرسك.

طُلب مني تقييم العلاقات الإقليمية. إنني بعد زيارة حديثة لزغرب، أظل مقتنعا ومطمئنا ومرحبا بحرارة ومتيقنا بأن السياسة البناءة التي تنتهجها حكومة كرواتيا ستستمر، في عهد الحكومة الجديدة، بل ربما ستتسارع. وهذه ميزة عظيمة لنا في البوسنة والهرسك. ومن السابق لأوانه الكلام عن الحالة التي ستسود في بلغراد، لأن الحكومة هناك لم يمر وقت كاف على تشكيلها بعد، ولا نعرف شيئا عن طبيعتها وخصائصها. وربما يكون مما يجافي الأصول الدبلوماسية أن أتشاطر اعتقادي معكم، سيدي الرئيس، لكنني يجب أن أقول إننا لئن كنا ننظر إلى زغرب بثقة حول المستقبل، فإننا نترقب بقدر من الخوف ما سيحدث في بلغراد. ويحدونا الأمل أن نتمكن من النظر إلى المستقبل بثقة هناك أيضا.

وتطرق سؤال إلى استراتيجية الخروج. من الصحيح والملائم أن نبدأ في معالجة هذه المسألة. في العام المقبل ستحل الذكرى العاشرة لاتفاق دايتون. ومن المهم أن نبدأ في التفكير في ذلك. ومن رأيي أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون موجودا في البوسنة والهرسك في يوم ولا يكون موجودا فيها في يوم آخر. هذه عملية انتقالية. وربما يتم الانتقال من ممثل سام إلى ممثل خاص أوروبي. وأثيرت مسائل حول استخدام صلاحيات بون. وهذه كلها يجب معالجتها. لكن رئيس الوزراء ترزيتش أصاب عندما قال شيئين أود أن أسترعي الانتباه إليهما. الأول هو أن هذا ليس استراتيجية الخروج للمجتمع الدولي: بل استراتيجية دخول البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. ذلك هو السياق الذي ستحدث فيه. ثانيا، العلاقة المتغيرة، المتجلية في حضور رئيس الوزراء هنا اليوم، تشكل فعلا جزءا من البدء في تعديل طبيعة انخراط المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، فضلا عن التسليم التدريجي للأمور إلى زملائنا.

نقطتي ما قبل الأخيرة هي: نوهت الجزائر بالتشديد على السلطة القضائية، وإنني شخصيا أرحب بذلك. فهذا مهم جدا. أود أن أؤكد مرة أخرى أن سببا متواصلا لشعوري بالقلق يتعلق بحقيقة أن استقلالية القضاء في البوسنة والهرسك، التي يجب أن تكون مسألة لا يجوز لنا ولا يمكن لنا أن نتهاون فيها إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تبني دولة أوروبية عصرية، سواء من حيث تعيين القضاة أو عملية إصدار الأحكام، تتعرض الآن للضغوط. لا يسعني أن أخفي ذلك عن المجلس. وأعتقد أننا في غضون الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع القادمة سنشهد تلك الضغوط تتصاعد. لا بد من مقاومة الضغوط؛ لا يجوز التنازل في قضية تعيين قضاة مستقلين ولا في أحكام السلطة القضائية.

نقطتي الأخيرة هي ببساطة القول إن ممثل أيرلندا، الذي تكلم بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، أعرب عن رأي أؤمن به بشدة. البوسنة والهرسك تنتقل من عهد دايتون إلى عهد بروكسل. وقوة سحب علاقات بروكسل والأطلسي تزداد يوما بعد يوم لتطغى على قوة دفع صلاحيات بون. إن قوة السحب المغنطيسية للمؤسسات الأوروبية والأطلسية أصبحت الآن القوة المحركة وراء الإصلاح في البوسنة والهرسك، وهذا يغير سياق انخراطنا كله.

مجمل القول إنني إن كنت قد أعطيت تقريرا متفائلا فلأنني أشعر بالتفاؤل حول الخطوات التي تسترعي الأنظار التي استطاعت البوسنة والهرسك أن تتخذها. وأعتقد بأنه ما من بلد في التاريخ أعرفه – أي بلد – وبالتأكيد ما من بلد في نطاق تجربتي، استطاع أن يقطع هذا الشوط وبهذه السرعة

من حرب رهيبة مثلما نجحت البوسنة والهرسك في تحقيقه، بمساعدة من المجتمع الدولي.

إننا نحقق التقدم باستمرار ولكننا ما زال أمامنا الكثير. وقد أصابت باكستان حين قالت إن القضاء على الشبكات الإجرامية مهمة لم تنجز بعد. لكن البوسنة والهرسك تخرج بحيوية وثبات من نفق الصراع المظلم لتبدأ السير على الطريق المؤدي إلى المؤسسات الأوروبية والأطلسية. ذلك الطريق طويل. وستكون المسيرة شاقة. واحتمالات الفشل ما زالت قائمة. إننا نحتاج إلى شيئين: من المجتمع الدولي نحتاج إلى ما تم الإعراب عنه ببلاغة اليوم من حول هذه الطاولة — وأنا ممتن لذلك: نحتاج إلى مواصلة الدعم حتى تكلل العملية بالنجاح. ومن سلطات البوسنة والهرسك ومن زملائي في صفوف تلك السلطات، نحتاج إلى تسريع عملية الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر اللورد آشدون على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود، بالنيابة عن مجلس الأمن، أن أشكر اللورد آشدون والسيد عدنان ترزيتش على تخصيصهما قدرا من وقتهما الثمين للاجتماع بالمجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.